جامعــة يحي فارس بالمدية.
كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

# آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر (2010-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالبتين:
- هواري رشيدة.
- سحمادي فاطمة.

تحت إشراف الأستاذ:
– د.غزازي عماد .

أعضاء لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| بن عيشوش محمد | أستاذ محاضر "أ" جامعة يحي فارس بالمدية. | رئيسا |
| غزازي عماد | أستاذ محاضر " أ"جامعة يحي فارس بالمدية. | مشرفا |
| كحلة عبد الغني | أستاذ محاضر "ب"جامعة يحي فارس بالمدية. | ممتحنا |

السنة الجامعية:2018-2019

## الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى منبع رافقتني دعاواتها،وزادني رضاها نجاحا ،إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي

لايغيب ضوءه كالشمس والقمر أمي الغالية .

إلى منبع فخري واعتزازي ،إلى من غمرني بعطفه وحنانه أبي العزيز .

وإلى كل عائلتي وصديقاتي الغاليات خاصة صديقتي التي شاركتني هذا العمل رشيدة وكل الزملاء والزميلات في قسم العلوم الإقتصادية .

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

فاطمة

ShowEx.com

**الخاتمة:**

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي وكبير على القطاع النفطي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ,كون أن الإيرادات العامة للجزائر جزء كبير منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط .

وتجدر الإشارة إلى أن تجربة إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر, تعتبر من أهمالانجازات التي قامت بها سنة 2000 من اجل حماية اقتصادها من التقلبات والأزمات النفطية ,وتمويل عجز ميزانيتها .على عكس تجربة التسيير الكمي التمويل غير التقليدي ( الذي جاء كحل استعجالي وظرفي لا يناسب لاطبيعة االاقتصادالجزائري ,ولا الإمكانيات المالية للحكومة الجزائرية إنما فرضته الظروف التحولات الاقتصادية آنذاك .

ومن هذا جاء هدف هذه الدراسة إلى تناول الآليتين المتمثلتين في صندوق ضبط الموارد و التمويل غير التقليدي ,اللذان تم تطبيقهما لتمويل العجز.وفي إطار إجابتنا عن إشكالية الدراسة عالجنا الإطار النظري للميزانية والعجز الموازني ,وأسعار النفط والسوق النفطية ,وإسقاط الجانب النظري على دور صندوق ضبط الموارد والتمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

**– نتائج الدراسة :**

**من خلال دراستنا توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها :**

– يعتبر العجز الموازني من اكبر المشاكل التي تواجه الحكومات في عصرنا الحالي ,خاصة الحكومات التي تعتمد في إيراداتها على الجباية النفطية فلا يمكنها تنفيذ سياستها على أكمل وجه.

- يرجع سبب العجز المتواصل الذي عرفته الميزانية العامة في الجزائر إلى المشاريع التنموية التي أطلقتها و انتهاجها سياسات انفاقية توسعية هذا من جهة والتراجع الذي عرفته أسعار النفط من جهة أخرى.

- إن اكبر تحدي يواجه الدول النفطية يتمثل في كيفية تنويع مصادر تمويل اقتصادتهيا , وعدم الاعتمادعلى مورد واحد يتميز بالتقلب و النفاد.

- تعد الجزائر من بين الدول التي أنشأت صندوق سيادي سمي ب **صندوق ضبط الموارد سنة , 2000**ويعبر سبب إنشاءه عن رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الميزانية العامة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

- تم استخدام موارد صندوق ضبط الموارد في الجزائر بفعالية لتغطية وتمويل عجز الميزانية العامة ,وعادت بالفائدة على طبيعة الاقتطاعات الموجهة لتمويل الميزانية العامة خلال الفترة )2017-2010(.

- توجهت الجزائر إلىالاعتماد المفرط المفرط على موارد صندوق ضبط الموارد كأداة رئيسية لتغطية عجز الميزانية في ظل انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى زواله في فيفري 2017.

- لعب صندوق ضبط الموارد دور مهم في تخفيض المديونية الخارجية حيث استطاعت الخروج من قبضة صندوق النقد الدولي ,وكذا تداعيات خدمة الدين.

- انطلقت الجزائر في تجربة التسيير الكمي 2017-2019 من أجل تفادي تخفيض قيمة العملة المحلية. هدف

- التمويل غير التقليدي إلى تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية ,وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي.

- توجهت السلطات المالية في الجزائر في الآونة الأخيرة ,للاعتماد على التمويل غير التقليدي في تخفيض ديون الخزينة العمومية وتحقيق التوازن المالي في ظل انخفاض أسعار النفط ,لكن مع ذلك ستكون آثاره سلبية أكثر منها ايجابية على الاقتصاد.

- **التوصيات:**

- محاولة الحد من النفقات العامة في الجزائر عند ارتفاع أسعار النفط ,حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية عند انخفاض الأسعار.
- عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية, إلى جانب ا لاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات النفط.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر ,كالطاقة الشمسية والهوائية والطاقة المائية, والقطاعات الحيوية الأخرى كالفلاحة والسياحة والخدمات وقطاع الصناعة
- واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجه إلى تحسين الوضع المالي من خلال تنشيط الأسواق المالية والنقدية.

وفي الأخير يمكن القول ,أن سياسية مالية أكثر فعالية ,وإنفاقا عاما أكثر رشدا ,واقتطاعا عاما أكثر جدوى ,وتجارة خارجية أكثر ربحا ,ومن شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي والمالي في الجزائر.

- **أفاق الدراسة:**

هناك عدة جوانب لم تفسح لنا الفرصة لدراستها ,والتي نرجوا التطرق مستقبلا أن تكون عناوين لدراسات أخرى ,لكل من يهمه هذا الحقل العلمي ومن ابرز هذه المواضيع مايلي :

- استراتجيات تنويع هيكل إيرادات الميزانية في ظل تقلبات أسعار النفط.
- سياسات التنويع االاقتصادي دورها في الحد من آثار التذبذب في أسعارالنفط .
- البدائل التمويلية لعجز الميزانية العامة في الجزائر دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد والتمويل غيرالتقليدي .
- دراسة قياسية حول البدائل التمويلية واثرها على الميزانية العامة .

# شكر وعرفان

أول الشكر لله المعين الذي بإذنه أتممنا هذا العمل ,فله منا الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف عماد غزازي صاحب الفضل بعد الله على ماقدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طول فترة إنجاز هذا العمل فله منا كل التقدير والاحترام .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها .

لا يفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الانجاز المتواضع بداية لانجازات أخرى

**تمهيد الفصل:**

لقد أصبحت الميزانية العامة للدولة في عصرنا الحالي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسابها العوامل المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي فإن الميزانية العامة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية فقط وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة. ولهذا فقد تعددت واختلفت الدراسات التي أحاطت بجوانب الميزانية العامة.

غير أن هذا الاهتمام لم يكن وليد العصر بل كان امتدادا لدراسات قام بها عدة مفكرين حيث كانت لهم أراء مختلفة حول الميزانية العامة للدولة ومختلف جوانبها بما في ذلك حالتها المالية أي ما إذا كانت في حالة توازن أو فائض أو عجز ، حيث هذا الأخير يعتبر من أبرز وأخطر المشكلات التي تعاني منها الدول المتقدمة والمختلفة على حد السواء وهي تعبر عن قصور الإيرادات العامة التي تغطيه النفقات العامة .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن عجز الميزانية العامة.

## المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة

أصبحت الميزانية العامة في العصر الحديث ضرورة لابد منها لكل دول العالم مهما كان نظامها السياسي وشكل الحكومة الموجودة فيها، فبدون الميزانية العامة يصعب تسيير الوزارات والمؤسسات الحكومية سيرا منتظما وبالمختصر تعتبر الميزانية العامة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها .

### المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

لقد تعددت واختلفت مفاهيم الميزانية العامة من فكر اقتصادي إلى آخر ومن تشريع إلى آخر، ومن هذه التعاريف ما يلي :

- الميزانية العامة هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام أو ( مرسوم) الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيل والانفاقي.[1]
- هي خارطة طريق مالية منظمة ومتناسقة مفصلة ضمن أبواب تفضي إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التوجيه نحو المستقبل ( سنة واحدة ) وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات والإيرادات العامة خلال السنة المالية القادمة.[2]
- هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة ويتمثل تعبير مالي عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها: [1]

[1] محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان ، الأردن ، بدون طبعة، 2008، ص 16.

[2] عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، اقتصاديات الموازنة العامة، دار الأيام ، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 26.

- تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري: لقد تأخر اهتمام المشرع الجزائري بوضع قانون إطار شامل يوضع مختلف جوانب ومراحل الميزانية العامة ويمثل أداة أساسية لإعدادها وتنفيذها ومراقبتها إلا أنه حاول في عدة مناسبات تحديد مفهوم الميزانية العامة من خلال النصوص القانونية منها:
- القانون رقم 84-17 الذي يعتبر أن الميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[2]
- القانون رقم 90-21 الذي يعبر أن الميزانية العامة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخ  بها:[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن : الميزانية العامة هي :

عبارة عن تقدير لنفقات وإيرادات الدولة من طرف السلطة التشريعية وتكون محددة لفترة زمنية مقبلة وذلك بما يحقق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

من التعاريف السابقة للمالية العامة نستنتج الصفات التالية: [4]

- الميزانية العامة توقع: تمثل الميزانية العامة أرقاما متوقعة لحجم النفقات التي سوف تنفقها الدولة وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها خلال مدة زمنية تقدر غالبا بسنة واحدة أو بمعنى آخر هي برنامج عملي مستقبلي لنشاط الدولة المالي لسنة قادمة.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام ( مالية عامة)، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر وبدون طبعة، 2003، ص 505.

[2] القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جوان 1994 المتعلق بقوانين المالية، ج ر رقم 28 لسنة 1984 المعدل بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988، ج ر رقم 2 لسنة 1988، والمعدل بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، ج ر رقم 1 سنة 1990.

[3] القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ج ر رقم 35 لسنة 1990.

[4] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 186، 187.

- الميزانية العامة إجازة من السلطة التشريعية : لا توضع الميزانية العامة موضع التطبيق ما لم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة وتكون المرافقة على شكل قانون يخول السلطة التنفيذية تطبيق الميزانية العامة والعمل على ضوئها. وللسلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال .
- الميزانية العامة ذات صفة دورية: أي أنها كل سنة، والإذن بتنفيذها محددة زمنيا بنسبة واحدة ينتهي بانتهائها.
- الميزانية العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: لم تعد الميزانية العامة أهداف مالية فقط تتمثل في موازنة بين النفقات والإيرادات بل أصبحت أداة مهمة من أداوت السياسة الاقتصادية والاجتماعية حيث تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

**المطلب الثاني: أهمية الميزانية العامة**

تحظى الميزانية العامة في وقتنا الحالي بأهمية متزايدة تغطي أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول المختلفة، ولقد صحب هذا التزايد في الأهمية تغير وتطور كبيرين في نطاق الدور الذي أصبحت تقوم به الميزانية في المالية الحديثة عن الأفكار التي كانت سائدة عن هذا الدور الذي مفكري المالية العامة التقليديين وفيما يلي يتناول أبرز الأمور عن أهمية الميزانية العامة: [1]

1 أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ( مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العامة)، طباعة ونشر دار النهضة العربية،لبنان ، 199، ص ص ، 276،277.

1. إن تعبير الميزانية العامة في " خطة عمل معينة" يعني أنها لا تنسحب بآثارها إلى الماضي، بل هي وثيقة مستقبلية تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتدخل خلالها المتغيرات اليقينية مع أية متغيرات أخرى مؤكدة وكذلك الاعتبارات الفنية بالاعتبارات السلوكية بكافة أبعادها ودوافعها.
2. إن النظر إلى وثيقة الميزانية باعتبارها تجسيدا لخطة عمل سنوية، يؤكد أهمية قاعدة أو أسلوب المشاركة من قبل كافة الجهات المعنية بعملية إعداد الميزانية وبتحديد أهدافها ومحدداتها الأساسية، وذلك لأن المشاركة تصبح مطلبا حيويا لضمان واقعية الميزانية وعدالتها كما تصبح شرطا أساسيا لضمان العمل على هديها وتنفيذها، وهذا هو أهم مقومات عمل التخطيط الناجحة.
3. إن تعبير الميزانية العامة عن خطة عمل معينة ، أصبح يفترض فيها أن تتميز بالشمولية والمرونة وذلك كأساس لتكامل نشاطاتها وأهدافها ولزيادة إمكانية نجاحها وقدرتها على مواجهة أية تغيرات قد تطرأ أثناء السنة المالية التي تغطيها. وتلك مسألة لم تكن الميزانيات التقليدية تقوى على تحملها.
4. الميزانية العامة أصبحت تبرز كمدونة بالغة الأهمية في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، وقد عزز هذا الدور التطور الكبير في مفهوم الدولة ومجال نشاطاتها.
5. إن الميزانية العامة تبرز كأهم وثيقة يستطيع المرء من خلالها أن يتعرف على اتجاهات السياسة العامة، وعلى معادلة القوى السياسية التي حكمت وضعها وذلك على اعتبار أن الميزانية العامة ليست إلا وثيقة تتضمن توزيعا للقيم المادية العامة خلال سنة كاملة.

**المطلب الثالث: هيكل الميزانية العامة:**

تعتبر الميزانية العامة للدولة أداة فعالة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك انعكس بصورة واضحة على بنود الميزانية، ففي سبيل السعي لتغطية النفقات المتزايدة تلجأ الدولة إلى مصادر إرادات وفيما يلي قراءة لأهم نفقات وإيرادات الميزانية العامة.

**1- النفقات العامة:**

لقد تعددت واختلفت مفاهيم النفقة العامة مع تطور الفكر المالي ومن أهم المفاهيم الواردة مايلي:

- هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخ  عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[1]
- النفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخ  عام لتلبية حاجة عام.[2]
- يمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة[3] .ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج أن:

محور النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يصدر من طرف شخ  عام من أجل إشباع حاجات عامة

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم عناصر النفقة العامة:

- الصفة النقدية للنفقات العامة.
- صدور النفقة العامة من طرف شخ  عام.

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن , الطبعة الأولى، 2013، ص 89.

[2] فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 79.

[3] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ( الإيرادات العامة، النفقات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،الطبعة السادسة، 2015، ص 201.

- تحقيق النفقة العامة لنفع عام.

**تقسيمات النفقة العامة:**

تقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

**النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي ويستند إلى ثلاث معايير للتفرقة وهي: [1]

- **معيار المقابل:** فالنفقة الحقيقية هي النفقة التي تتم مقابل خدمة مثل الخدمات الصحية والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.
- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي:** النفقة الحقيقية هي النفقة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي إما التحويلية فهي التي لا تؤدي إلا هذه الزيادة.
- **معيار من الذي سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية وتكون النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لها.

**النفقات العادية والنفقات غير العادية:** يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تجديد الموارد لموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة. وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية والنفقة غير العادية.[2]

- إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية، أما إذا لم تتسم بانتظام فهي غير عادية.

[1] علي محمد الخليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

[2] محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص ص 176،177.

- إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية ، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية .
- معايير المساهمة في تموين رأس المال العيني، تعتبر النفقة عادية إذا لم تسهم في تكوين رؤوس أموال العينة، وتعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية.

**التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يقسم الإنفاق العام وفق هذا التصنيف إلى مكونات أربعة: [1]

- الإنفاق على الخدمات العامة وتشمل الخدمات الإدارية والمالية للحكومة وحفظ العدالة وإدارة الشؤون الخارجية للدولة .
- الإنفاق على الدفاع والأمن.
- الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتتضمن التعليم، الصحة...
- الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والتي تشمل كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

**التقسيم الاقتصادي للنفقة العامة:** يوزع هذا التقسيم الإنفاق العام إلى مكوناته الرئيسية بحسب الوظيفة الاقتصادية مثل الرواتب، الأجور، الإنفاق على السلع والخدمات، الدعم والمدفوعات التمويلية ومدفوعات الديون المحلية والخارجية عما يشمل هذا التبويب أيضا تصنيف الإنفاق العام إلى إنفاق الجاري وإنفاق استثماري ، حيث[2]:

- **الإنفاق الجاري وأهم مكوناته:**

**الرواتب الأجور:** تشكل عادة حصة مهمة من الإنفاق الحكومي في كل الدول الصناعية والنامية وكذلك الإنفاق على شراء السلع والخدمات: وتشمل جميع السلع والخدمات التي تم شراءها في السوق أو تم تسلمها من خلال

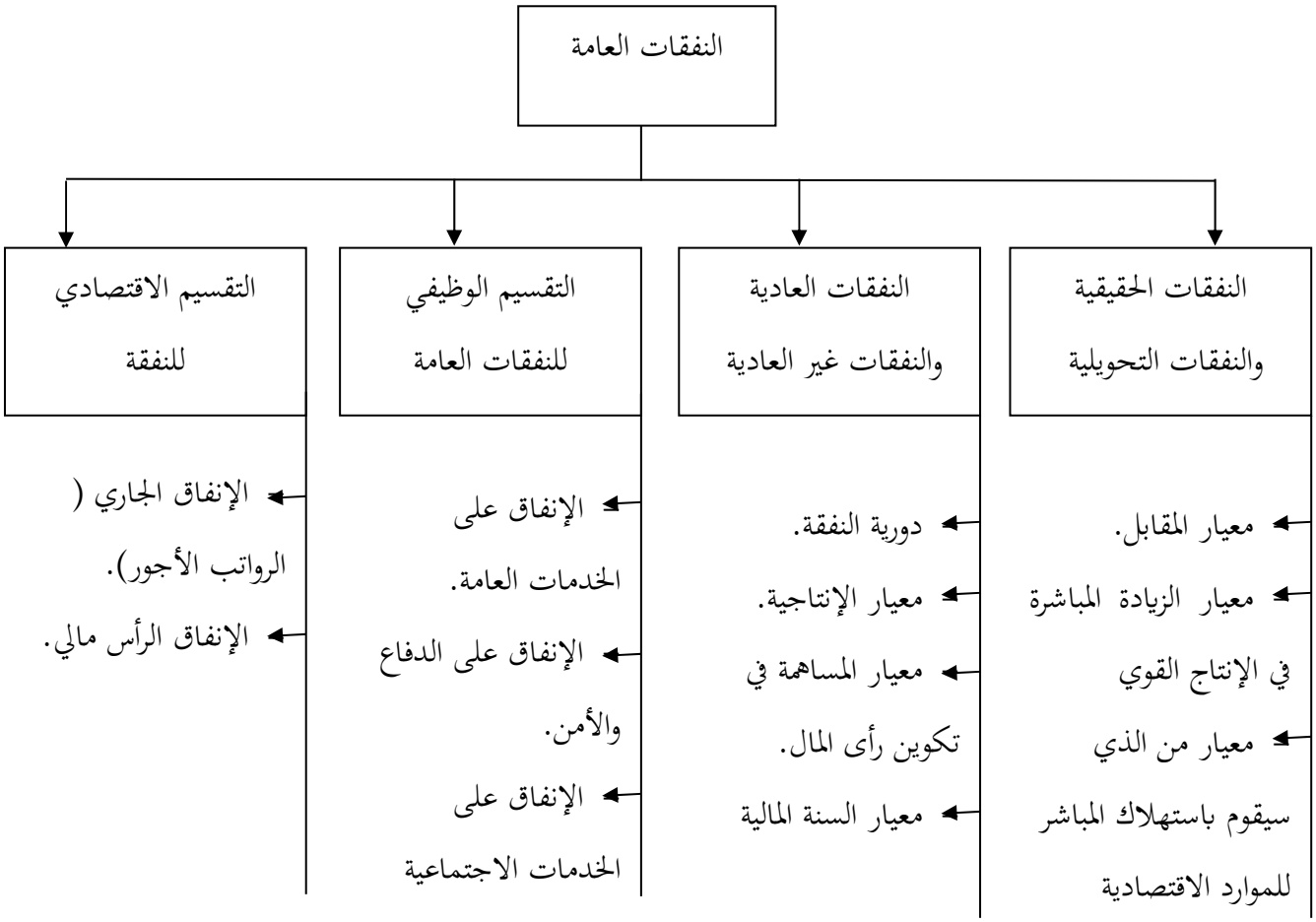
[1] فاتح حسن خلف، مرجع سابق، ص 170.

[2] سعيد علي العبيدي ، مرجع سابق، ص 85.

قروض أو منح، إضافة إلى ذلك يشمل الإنفاق الجاري أيضا مخصصات الدعم والمدفوعات التحويلية وكذا مدفوعات الديون الحكومية أو ما يطلق عليه أحيانا مدفوعات الفوائد.

- **الإنفاق الرأسمالي:** نقصد به تلك النفقات المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة ويدخل في ذلك بناء المستشفيات وبناء المدارس، وإقامة السدود ومد خطوط السكك الحديدية...إلخ

**الشكل رقم (1) :معايير تقسيم النفقات العامة**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ماسبق.

## 2- الإيرادات العامة:

إن للدولة عدة وظائف يتحتم عليها القيام بها هي تحتاج في سبيل ذلك إلى الحصول على بعض الإيرادات التي يمكن أن تساعدها في تغطية النفقات اللازمة للقيام بتلك الوظائف على الوجه المطلوب وبناء على ذلك فقد حدد المفكرون في كتب المالية العامة عدة تعريفات نذكر منها:

- تتمثل مهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة فقط دون الإفادة منها كأداة فعالة في تأدية بعض المهام الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لنمو الضرورية لنمو المجتمع وتحقيق رفاهيته واستمراره.[1]
- الإيرادات العامة تعني الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية وذلك من أجل تغطية نفقاتها العامة[2].
- الإيرادات العامة هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الإيرادات العامة هي عبارة عن مبالغ نقدية تتحصل عليها الدول من أجل تغطية نفقاتها العامة من أجل إشباع المجتمع من الحاجات العامة.

## 3-مصادر الإيرادات العامة:

تتمثل أهم مصادر الإيرادات العامة في: إيرادات الدولة من أملاكها، الضرائب، الرسوم، القروض العامة، الإصدار النقدي، الإعانات الخارجية.

---

[1] عادل العلي، المالية العامة والقانوني المالي الضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 2.

[2] ، فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 164.

[3] خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 120.

**الرسوم:** وهي تلك المبالغ من النقود الذي تقوم الدولة أو إحدى مؤسسات أو الهيئات العامة بجبايتها جبرا من بعض المواطنين لقاء منافع أو خدمات أدتها لهم ومن خلال هذا التعريف يمكن تمييز خصائ الرسم وهي : لصفة النقدية للرسم، الصفة الإلزامية، وجود منفعة خاصة تعود على دفع الرسوم.[1]

**الضرائب:** يمكن تعريف الضرائب بأنها عبارة عن مبلغ من المال تقوم بجبايته الدولة جبرا من الأفراد بهدف تحقيق الصالح العام ودون أن يرتبط ذلك بتحقيق تقع خاص لدافع الضريبة ومن خلال هذا يتبين لنا ان هناك عدة عناصر هامة للضريبة تتمثل في :

الصفة النقدية والصفة الجبرية وعدم ارتباط الضريبة بنفع خاص يعود للمجتمع فهي تتفاعل مع التحولات الاجتماعية وتشكل الإطار الذي يحدد مشروعية أعامل الدولة.[2]

**القروض العامة:** يمكن تعريف القروض العامة بأنها مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من الجمهور أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولية أو الحكومات الأجنبية وذلك مع التعهد برد المبلغ الذي يتم افتراضه خلال فترة زمنية محددة مضافا إليه بعض الفوائد الربوية التي يتم الاتفاق عليها ضمن شروط القرض وتنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع منها: [3]

- القروض الداخلية.
- القروض الخارجية.
- القروض الاختيارية.
- القروض الإجبارية.

[1] برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 125.

[2] فاطمة السويسي، المالية العامة( موازنة ، ضرائب) المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان، 2005، ص 119.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 117.

- القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

**الإصدار النقدي:** تقوم الدولة التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة في بعض الأحيان باللجوء إلى إصدار كمية من النقود الجديدة بدون تغطية وهذا ما يعرق بالتضخم المالي أو التضخم الاقتصادي.

**الإعانات الدولية:** تقوم بعض الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية بتقديم المساعدات للدول الفقيرة لعدة أسباب منها الرغبة في التخل  من فائض الإنتاج لديها وقد تكون هذه الأسباب لأهداف سياسية وأمنية.[1]

**إيرادات ممتلكات الدولة ( الدومين العام والخاص):**

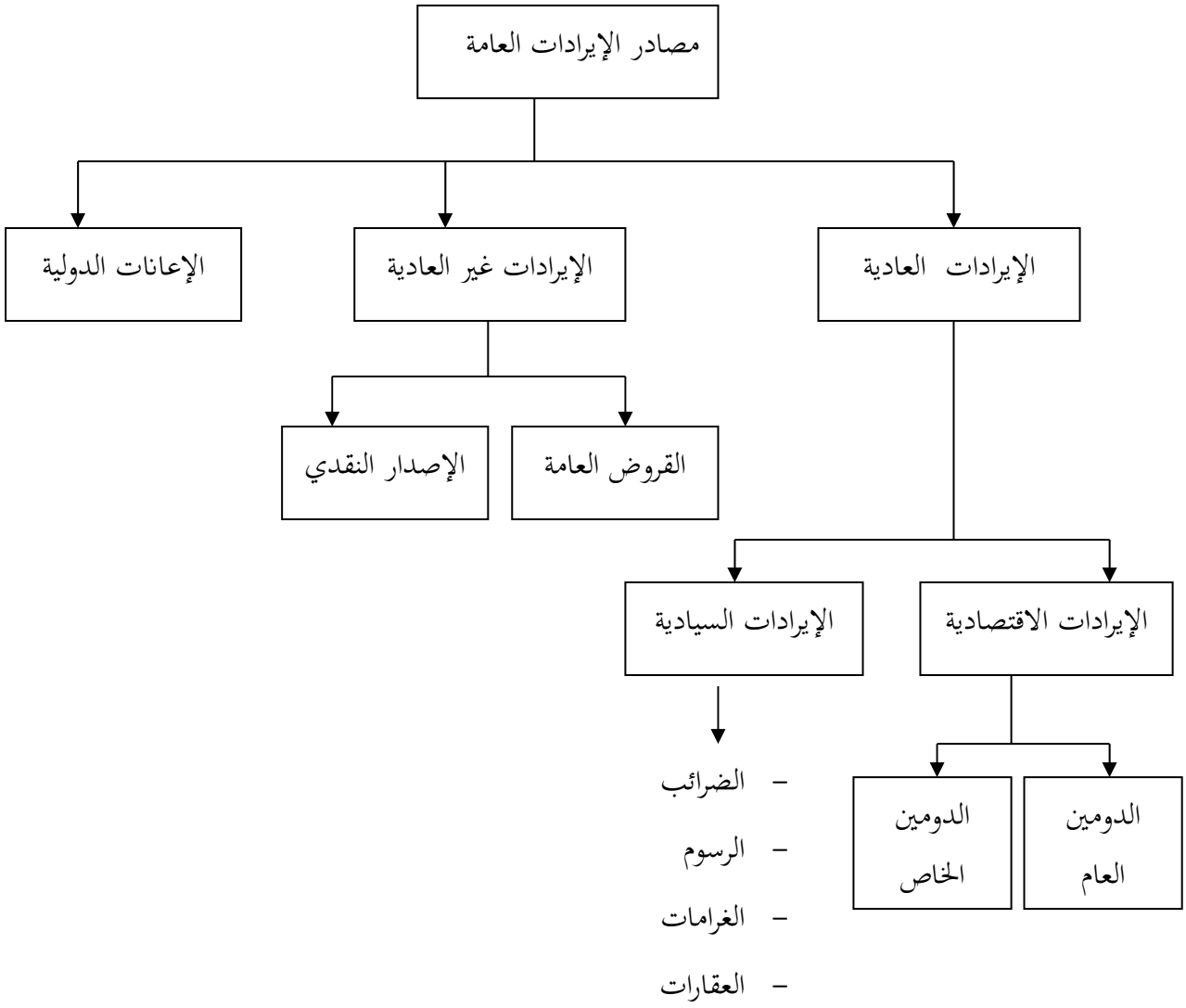
**الدومين العام:** يتكون الدومين العام من الأموال التي تمتلكها الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات العامة التي تخضع للقانون العام ويتم تخصصها للنفع العام. وأمثلة ذلك الحدائق العامة والطرق والجسور والأنهار والشواطئ والمكتبات العامة وغير ذلك من المرافق التي عادة ما ينتفع بها المواطنون دون أن يضطروا إلى دفع مقابل مادي في سبيل ذلك الأمر، وتقوم الدولة عادة برعاية مثل هذه المرافق ودفع التكلفة المترتبة على ذلك من حصيلة الضرائب أو غير ذلك من الإيرادات.

**الدومين الخاص:** ويتكون الدومين الخاص من الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة وهي لا تخضع للقانون العام وليست مخصصة للصالح العام، وبما أن مثل هذه الأموال تخضع للقانون الخاص وتمتلكها الدولة كملكية الشخ  العادي لأمواله فإن الدولة تستطيع أن تتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة وغير ذلك من التصرفات التي يكلفها لها القانون الخاص، ويدر الدومين الخاص عادة دخلا كبيرا للدولة بعكس الدومين العام الذي غالبا ما ينتفع بخدماته المواطنون دون مقابل ، ويمكننا تقسيم الدومين الخاص تبعا لمصادر الإيرادات التي يتكون منها إلى

[1] فاطمة السويسي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ما يلي: ( الدومين الزراعي، الدومين العقاري، الدومين الاستخراجي، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي).[1]

**الشكل (2): مصادر الإيرادات العامة:**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ماسبق.

[1] خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق ،ص 186.

## المبحث الثاني: عموميات حول عجز الميزانية العامة

يعد العجز الموازني على المستوى العالمي واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات المباشرة المتعددة على الاقتصاد القومي في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء .

### المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعه

لعجز الميزانية العامة عدة مفاهيم نذكر منها:

-هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في موازنة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة.[1]

- أو يعبر عجز الميزانية عن قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات.[2]
- يعرف عجز الميزانية العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن:

عجز الميزانية العامة هو الحالة التي نجد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة.

### 1-2 أنواع عجز الميزانية العامة:

لعجز الميزانية العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة نذكر منها: [4]

[1] عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ( 1995-2013) مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص 32.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ( دراسة تحليلية تقييميه) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 69.

[3] سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة رؤى وسياسات معالجته مع الإنارة للعراق ( 2003،2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 67، ص 267.

[4] قدي عبدالمجيد، مرجع سابق ، ص ص 207، 208.

1- **العجز الجاري:** ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من موارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

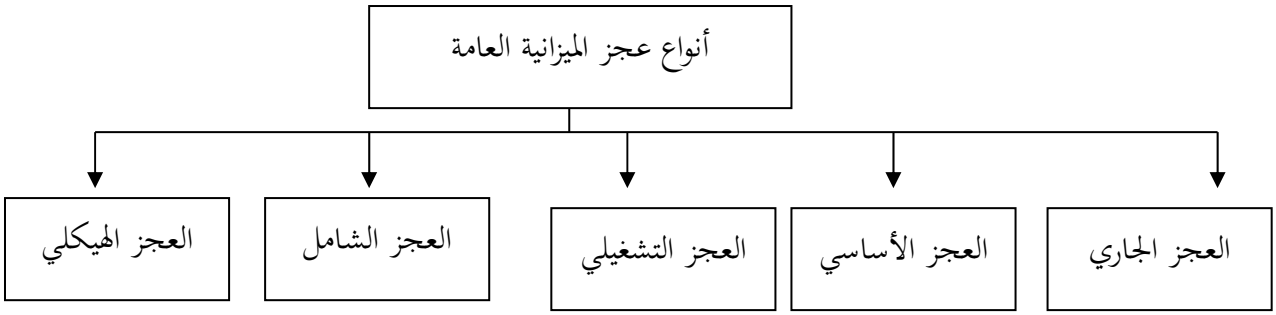
2- **العجز الأساسي:** يتضمن العجز الجاري للمفهوم الأول فوائد الديون إلا أن الديون هي في واقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

3- **العجز التشغيلي:** يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم ، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من موارد ( العجز الجاري) مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح أثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

4- **العجز الشامل:** يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام.

5- **العجز الهيكلي** : ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية ( إيرادات، نفقات) دون أن نعكس الحكومة الحقيقية في المدى الطويل وبالتالي يعبر العجز الذي يحتمل استمراره وما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه .

**الشكل رقم (3): أنواع عجز الميزانية العامة**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ماسبق .

## المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي

لقد تباينت الآراء حول عجز ميزانية الدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، فعجز الميزانية العامة بيين لنا انعكاسا لكل فكر وفي هذا سوف نتناول موقف على فكر من الأفكار الاقتصادية التالية:

### 1. الفكر الكلاسيكي (التقليدي):

أكدت المدرسة الكلاسيكية على فكرة توازن الميزانية العامة، وينصرف مبدأ التوازن حسب الذكر المالي التقليدي إلى تساوي جانبي الميزانية العامة، أي: النفقات العامة العادية(المترتبة عن قيام الدولة بالوظائف التقليدية)مع الإيرادات العامة ( الضرائب الرسوم وإيرادات أملاك الدولة) دون زيادة أو نقصان وبشكل دوري منتظم.

ودعت إلى احترام هذه القاعدة وعدم الخروج عنها مطلقا، وذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الحكومة للأموال العامة، وبالتالي حسن أداء الحكومة لوظائفها، فضلا عن كفاءة إدارتها المالية. وقد عزز

فكرة توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي، مبدأ الحرية الاقتصادية وجوب ابتعاد الدولة عن التخلي في النشاط الاقتصادي وتعظيم دور الفرد، فضلا عن أي وضيفة الحكومة يبتغي أن لا تتجاوز ثلاث مجالات أساسية هي حماية الدولة، وإنشاء نظام العدالة)إنشاء بعض الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة وصيانتها.[1]

## 2. المذهب الكنزي:

المدرسة الكنزية التي وجدت في الظروف التي أحاطت بالأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 مدخل لتوجه الانتقادات لفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية. فقد أكدت حالة الاستخدام الكامل غير متحققة وأن العرض لا يخلق لفرضيات ومبادئ المدرسة الكلاسيكية. فقد أكدت على أن حالة الاستخدام الكامل غير متحققة وأن العرض لا يخلق الطلب وان المشكلة الأساسية تكمن في نق  حجم الطلب الفعال واستنادا على ذلك لا بد من العمل على زيادة الطلب الفعال بغرض النظر عن توازن الموازنة العامة من عدمه وبالتالي فقد برزت فكرة العجز المقصود ولمعالجة التوازن العام للاقتصاد والذي أصبح هو الأساس وأصبح توازن الموازنة العامة أمرا ثانويا.

هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا وزيادة إنفاقها العام وتحويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض. وطبقا للكثير فان الموازنة العامة أصبحت سلاحا هاما لمواجهة عدم الاستقرار وأن الإنفاق العام والضرائب يتجددان. طبقا لاحتياجات مستوى الطلب الفعال لا بموجب تساوي إلا الإيرادات العامة والنفقات العامة أي أن التوازن الاقتصادي العام أصبح هو الأساس وتوازن الموازنة العامة مبدأ ثانوي، وبعبارة أخرى لا بد أن تقوم الدولة بإحداث عجز في موازنتها وتزيد نفقاتها بطرح كميات جديدة من النقود في التداول لزيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في ظروف الكساد. وطبقا لذلك ولد مفهوم المالية المتدخلة التي تنادي بضرورة وجود عجز في الميزانية العامة يتم تغطيته بالقروض وبالإصدار النقدي الجديد مع ضرورة تخفيض

[1] عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق ص 63.

الضرائب من أجل تحقيق زيادة في مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة وبعبارة أخرى فقد دعا كينز إلى استخدام الميزانية العامة سلاحا لمواجهة مشكلات التغيير الدولي إلا أنه لم يدع إلى إتباع سياسة العجز بشكل مستمر فهو يدعو إلي سياسة مالية ونقدية توسعية في مدة الكساد والى سياسة مالية ونقدية انكماشية عند فترات الرخاء وظهور مخاطر التضخم.[1]

### 3. المذهب النيوكلاسيكي:

جاء المذهب انهيار النقد الدولي فبعدها تخلت الو.م.أ عن تحويل الدولار للذهب سنة 1971 ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي والتي لم يستطع الكنزي حلها، ولقد جاء المذهب النيوكلاسيكي من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، ويستند هذا المذهب لأفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لأدم سميث وقانون ساي للمنافذ.

وتركز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الميزانية العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،فالمذهب النيوكلاسيكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول إلى التوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاقتصاد النقدي لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تفوق مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي كذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخل  من عجز الميزانية العامة ،وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من اجل التقليل من النفقات الجارية ،وخصوصا تلك النفقات التي تدعم بها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة ،وإضافة إلى ذلك ركزت هذه المدرسة على ضرورة الحد من

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى ،2006، ص 184.

الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقلي  دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخوصصة.[1]

## المطلب الثالث: أسباب ظهور عجز الميزانية العامة:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الميزانية ومنه العوامل قد تكون عوامل سياسية أو عوامل اجتماعية أو اقتصادية وفيما يلي ستناول أهم الأسباب التي أدت إلى بروز العجز في الميزانية العامة.

1. عدم مواكبة الموارد والإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، حيث اجتمعت بعض الدول النامية نحو الانخفاض مما فاقم عجز الميزانية العامة.[2] وهنا يكمن السبب في الضعف الذي يتسم بها العبء الضريبي: في الدول النامية إلى العديد من العوامل منها:

- ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة ولضعف التأهيل الضريبي من جهة أخرى.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية واعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.[3]

2. يعكس حجم الإنفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في إدارة الاقتصاد القومي الذي أخذ بالتزايد نوعا ما.

---

[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة العامة دراسة مقارنة الجزائر + تونس، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،ص 120.

[2] سالم عبد الحسن سالم، مرجع سابق ، ص 286.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 176.

3. ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي النفقات العامة، إضافة إلى نقـ مصادر التمويل للميزانية.
4. غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته حيث يسود على الإنفاق العام طابع التبذير والإسراف في المظاهر الكمالية والتمسك بذلك.
5. نقـ الطلب الكلي أو زيادة العرض الكلي وحدوث الأزمات الاقتصادية وسعي الدولة في إطار معالجتها لهذه الأزمات باللجوء إلى العجز المقصود , ومن جانب آخر فان الكثير من الدول النامية التي اعتمدت على تمويل التنمية بالعجز أو ازدياد العجز في ميزانيتها العامة بعد أن فشلت جهودها التنموية.
6. تزايد الإنفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوء دورا لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية لاسيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة ويشمل الإنفاق العسكري على الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية واسترداد الأسلحة والمعدات وتكلفة صيانتها وتكلفة الاستعانة بالخبرات الأجنبية.[1]

[1] سالم عبد الحسن سالم، مرجع سابق، ص 286.

## المبحث الثالث: آثار عجز الميزانية العامة للدولة

عندما تقع أي دولة في عجز ميزانيها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل وقد يترك تمويل هذا العجز.

### المطلب الأول: الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي:

يعتبر العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة من الأسباب الرئيسية للتضخم: حيث أنه في حالة لجوء الدولة إلى تمويل العجز عن طريق هذه الوسائل سوف تواجه آثار تضخمية حادة فعوض مواجهتها لمشكل العجز في الميزانية يظهر لها مشكل آخر لا يقل خطورة وهو التضخم .وتتمثل أهم أساليب التضخم في:[1]

- الإصدار التنفيذي
- التوسع في الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي بمعدل نمو الناتج الوطني وهو ما يؤدي إلى تضخم نقدي .
- ومن أهم آثار اللجوء للتمويل التضخمي ما يلي:

1. فقدان النقود لأبرز خواصها والمتمثلة في خاصية مخزن للقيمة ومنه فقدان العملة قيمتها لدى الأفراد وهو ما يؤدي بهم للاحتفاظ بأموالهم بالعملات الصعبة وهو ع ما يؤثر سلبا على العملة الوطنية وينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.
2. إعادة توزيع الدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور دخولهم الحقيقة بسبب الارتفاع المستمر في للأسعار، ما يؤثر على مستوى معيشتهم،

[1] لحسن الدردوري، مرجع سابق ،ص 150.

ولكن في الجانب الأخر نجد أن أصحاب الدخول المرتفعة هم المستفيدون من هذه الحالة لأنهم في اغلب الأحيان هم الذين يمتلكون رؤوس الأموال ويحققون أرباح مرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار.

3. تأثير ميزان المدفوعات بسبب التضخم فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار ترتفع معه التكاليف بالنسبة للقطاعات التي تعمل في التصدير ومن جانب آخر ترتفع الأسعار النهائية لهذه المنتجات وتتدهور قيمتها في السوق العالمي وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات ومن جانب آخر ترتفع حصيلة الواردات بسبب التضخم،فتصبح أسعار السلع المستوردة تنافس أسعار السلع المحلية وجراء كل هذا يولد عجز في ميزان المدفوعات.
4. ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد مشكل عجز الميزانية العامة، وذلك جراء عدم استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي.
5. تزايد سرعة تداول النقود بشكل كبير وذلك بسبب نق  الرغبة لديهم بالاحتفاظ بالنقود.

## المطلب الثاني: الآثار الناجمة في التمويل الغير التضخمي

وتكون هذه الآثار ناتجة عن قيام الحكومة بتمويل عجز ميزانيتها بوسائل أخرى تتمثل في:

- اللجوء للإقراض بكل أنواعه.و-الزيادة في معدلات الضرائب.

### 1. أثار اللجوء للإقراض بكل أنواعه:

**1. 1 : أثار الإقراض الداخلي:**للوقوف على الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية يجب التمييز بين الاقتراض من الأفراد والشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى.[1]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 170.

1. **في حالة الاقتراض من الأفراد والشركات:** يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من مدخراتهم أو استثماراتهم إلى القطاع العام بمعنى القطاع العام بمنافسته القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في معدل الإنتاج القومي هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي إلى امتلاك الأفراد لسندات القرض إلى شعورهم بأنهم أصبحوا أكثر شراء من ذي قبل فيزيد من استهلاكهم. وقد تدفع هذه الزيادة إلى زيادة الاستثمارات.

- في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة وجهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة(كما في حالة الدول النامية) وهذا ما يؤدي إلى الطلب الفعال لن يقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والى حدوث التضخم.
- أما في حالة استخدام حصيلة القرض لتمويل المشروعات التنمية الاقتصادية (إنفاق استثماري) في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة وتتمتع جهازه الإنتاجي بالمرونة يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال وهذا ما يؤدي إلى زيادة ملموسة في الإنتاج وبالتالي الزيادة في الدخل القومي في التنمية.
- وفي حالة عقد قرض في اقتصاد تسوده العمالة التامة وذلك لامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق ومن ثم تجميد الحصيلة أي عدم إنفاقها مما يؤدي ذلك إلى معالجة التضخم.
- وفي حالة تعرض الاقتصاد القومي إلى ضغوط انكماشية يمكن في هذه الحالة أن تقوم الحكومة بإضفاء قروض عامة داخلية سابقة قبل موعد اشتقاقها فان هذا يساهم في زيادة كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلي زيادة الطلب ويساهم في التخفيف من الضغوط الانكماشية.
- أما من حيث مدى استخدام هذه الوسيلة في الحالتين فهذا يعتمد على درجة حدت الضغوط التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد.

2. **في حالة الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى:** معنى ذلك خلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل بالإضافة إلى أن هذه الزيادة الأولية في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة احتياطات المصارف التجارية وبالتالي تبدأ المصارف بمجموعة مضاعفات لهذه الزيادة حسب قواعد النظام المصرفي السائد.

ولذلك يعارض الاقتصاديون أن تلجا الدول النامية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي حتى لا تؤدي عدم مرونة الجهاز المصرفي في تلك الدول إلى التضخم وما ينتج عن ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد، حيث أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بما لا يتفق مع العدالة الاجتماعية بما يفيد أصحاب الدخول المتغيرة على حساب أصحاب الدخول الثابتة.

1. 2: **آثار الاقتراض الخارجي:** وفي حالة عدم قدرة الاقتراض الداخلي على تغطية العجز للميزانية العامة للدولة فإنها تلجا إلى الاقتراض الخارجي وفي مطلبنا هذا سنتوقف على الآثار التي تنجم عنه:[1]

1. في حالة قيام الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة هنا تظهر الآثار السيئة على اقتصاد الدولة المقترضة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي.
2. لو انفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنموية ولكن لم يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية سليمة لها وبالتالي عند تنفيذه هذه المشاريع لا تعمل بصورة سليمة وتتعرض إلى خسارة مما يحمل اقتصاد الدولة المقترضة عبء تسديد أقساط وفوائد القرض إضافة إلى عبء تسديد خسارة هذه المشاريع.

[1] محمد طاقة. هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 160.

3. إن القروض الخارجية توقع عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة، إذ يتعين عليها دفع فوائد وأقساط الديون بالعملة الأجنبية مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة الدولة، ومما يعمل على إحداث خلل في ميزان مدفوعات وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من شح العملات الأجنبية.
4. تؤثر القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها.
5. إن القرض الخارجي يتح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية للدولة المقترضة واستخدام القرض كوسيلة ضغط قوية عليها كي تنتهج نهج سياسي معين.

**2. أثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب:**

هناك أثار أخرى تظهر جراء اعتماد الحكومة لزيادة معدلات الضرائب من اجل تمويل عجز الميزانية العامة، باعتبار أن الضرائب من أهم الوسائل التي تعتمد عليها كمصدر للإيرادات، وتنتج عن زيادة معدلات الضرائب أثار أهمها:[1]

1. تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للإفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات محدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.
2. تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على حجم الاستثمارات في الدولة بحيث يمكن لهذه الأداة أن تكون أداة ذو حدين وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات من خلال الإعفاءات والتخفيضات. أو أن تكون عقبة أمام تطور الاستمارات في الدولة.
3. تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وكل هذا جراء تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.

[1] الحسن الدردوري، مرجع سابق، ص 156.

## خلاصة الفصل:

من خلال تناولنا للجوانب النظرية التي تضمنها هذا الفصل ،والذي خصصناه لماهية الميزانية العامة وعموميات حول عجز الميزانية العامة والآثار الناجمة عنها. استخلصنا منه جملة من النقاط يمكننا إيراد أهمها فيما ما يلي:

1. إن للميزانية العامة أهمية ودور كبير في الدولة حيث تعد من أهم الأدوات والوسائل التي تستعملها من أجل اتخاذ قراراتها وكذلك تحقيق الأهداف والرؤى المستقبلية التي تسعى إليها.
2. لقد اختلفت وتباينت الآراء في تعريف عجز الميزانية العامة باختلاف الفكر الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى إلا أنها ما كانت إلا تمثل انعكاس عن الأفكار السائدة في كل مرحلة من هذه المراحل سواء كان في الفكر الكلاسيكي أو الكنزي أو النيوكلاسيكي.
3. يخلف العجز في الميزانية العامة للدولة أثار خطيرة بحيث يعتبر التأثير في الإيرادات العامة للدولة من أهم الوسائل العامة للدولة التي تساهم في عجز الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال التمويل التضخمي ويتم عن طريق الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة أو من خلال التمويل الغير التضخمي وذلك باللجوء للإقراض بكل أنواعه سواء الداخلي أو الخارجي وكذلك الزيادة في معدلات الضرائب.

**تمهيد :**

تعد مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة من أهم التحديات الاقتصادية المعاصرة التي تحظى باهتمام الاقتصاديين والسياسيين على حد السواء ولا يخفى أن العجز في الدول النفطية مرتبط أساسا بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي يجعلها عرضة لأية صدمة يتعرض لها السوق العالمي للنفط.

بما أن الجزائر تعتمد في دعم ميزانيتها العامة على مجموعة من الموارد المالية(الجباية البترولية ) ،وفي ظل الأزمات الاقتصادية وتزايد متطلبات الإنفاق العام نجد أن هذه الموارد الاعتيادية لاتفي بالغرض المطلوب ولا تحقق الكفاءة اللازمة، لهذا وجب على الحكومة الجزائرية البحث عن آليات جديدة من أجل تمويل العجز في الميزانية العامة ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول:تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017

المبحث الثاني:دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة للفترة 2010–2017.

المبحث الثالث: التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار النفط.

## المبحث الأول: تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى دائما لبناء وتشييد مشاريع تنموية وذلك من أجل النهوض باقتصادها وهذا بالضرورة يستدعي توفر حجم كبير من الإيرادات للقيام بهذه المشاريع .

والجزائر من الدول التي مجمل صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية (النفط)،ولذلك فتمويل نفقاتها مرهون بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها يؤدي إلى تناقص إيراداتها وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها .

### المطلب الأول: تطور النفقات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة2010–2017

للنفقات العامة دور هام وبارز في النشاط الاقتصادي للدول حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام ،ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر ،وأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي ،ولهذا سنتناول في هذا المطلب تبويب النفقات العامة في الجزائر .

#### 1–تبويب النفقات في الميزانية العامة في الجزائر.

بالعودة للقانون 84|17وتحديدا للمادة 20 نجد في نصها وضوحا كاملا للمكونات الرئيسية للنفقات العامة وتنص المادة 20 على :توضح الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار[1] تخصص هذه الإعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول

[1]القانون 17/84مرجع سابق، المادة 20، ص1042

أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.من خلال ما سبق نلاحظ أنه يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

**1-1 نفقات التسيير:**

نفقات التسيير هي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلق الاستثمارات فهي لا تؤدي لإحداث أي زيادة في الإمكانيات المادية الموجودة و إنما تتكفل بصيانة ما هو موجود وتمكنيه من السير بشكل عادي ، فهذه النفقات تخص النشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة وهي تلك الإعتمادات التي تكون مسجلة في ميزانية الدولة وتكون موجهة لتغطية المصاريف الضرورية لتسيير المرافق العمومية مثل أجور الموظفين وكافة النفقات الخاصة بتسيير نشاط الدولة وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له ب . "

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

-مخصصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية.

بحيث يتم تبويب نفقات التسيير ضمن وحدات قابلة للدمج فيما بينها ونجد أن الأبواب بدورها تتكون من أقسام وهي:

### 1-1-1 أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا العنوان على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات بحيث تكون من خمسة أقسام وهي:

-القسم الأول :دين قابل للاستهلاك.

-القسم الثاني : الدين الداخلي ، الديون العامة ،فوائد سندات الخزينة .

-القسم الثالث :دين خارجي.

-القسم الرابع :ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية .

- القسم الخامس : نفقات محسومة من الإيرادات و التعويض على منتجات مختلفة .

### 1-1-2 تخصيصات السلطات العمومية:

يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية و السياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني ،مجلس المحاسبة ... إلخ وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات ، وبالتالي فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

### 1-1-3النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

فهذا الباب يبين مجموع الإعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح و وسائل التسيير الخاصة بالموظفين والأدوات ويتكون من سبعة أقسام وهي:

-الموظفون مرتبات العمل، الموظفون يخص المعاشات والمنح، الموظفون يخص التكاليف الاجتماعية يخص الأدوات وتسيير المصالح ،يخص أشغال الصيانة،يخص إعانات التسيير، يخص نفقات مختلفة.

**1-1-4التدخلات العمومية :**

وتخص هذه النفقات نفقات التحويل والتي توجه العديد من الأنشطة المتنوعة ، بحيث تقسم بدورها إلى سبعة أقسام وهي[1] :

-التدخلات العمومية والإدارية أي الإعانات الموجهة للجماعات المحلية.

-النشاط الدولي مساهمات في الهيئات الدولي.

-النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

-القسم الرابع : النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية.

-النشاط الاجتماعي : المساعدة والتضامن.

-النشاط الاجتماعي -الاحتياط: مثل مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات والقيام بإجراءات لحماية الصحة.

وبالتالي فالنفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة و نجدها في الجدول " ب."

أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية المبالغ الإجمالية الموجهة لكل دائرة وزارية ونجد أن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول " ب ".

**1-2 :نفقات التجهيز (الاستثمار) :**

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة

[1]لحسن الدردوري ، مرجع سابق ،ص173

كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وما يميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزه بوسائل الإنتاج.

والمادة 35 من القانون84 /17 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق، فلقد نصت على أنه تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب و هي : [1]

1-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3-النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ بإعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول " ج" ورخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.أما إعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة ، بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية وهي:

**القطاع :0** المحروقات.

**القطاع :1** الصناعة المعملية .

[1]القانون17/84، مرجع سابق، المادة 35، ص1043.

**القطاع :2** المناجم والطاقة .

**القطاع :3** الفلاحة والري.

**القطاع :4** الخدمات المنتجة.

**القطاع :5** المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية .

**القطاع :6** التربية والتكوين .

**القطاع :7** المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية .

**القطاع:8** السكن .

**القطاع :9** مواضيع مختلفة .

**القطاع : 10** المخططات البلدية للتنمية .

أما فيما يخص العملات برأسمال فتتضمن النفقات التالية:

آجال تسديد سندات الخزينة،ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،مساهمات وتعبيدات تهيئة الإقليم ،مخططات صندوق تطهير المؤسسات، النفقات برأسمال، مساهمات التجهيز مكافآت الفوائد، مؤونات النفقات غير المتوقعة، مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها، مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة .حيث أن مجموع نفقات التجهيز تدون في الجدول " ج " .

## 2– تطور النفقات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.

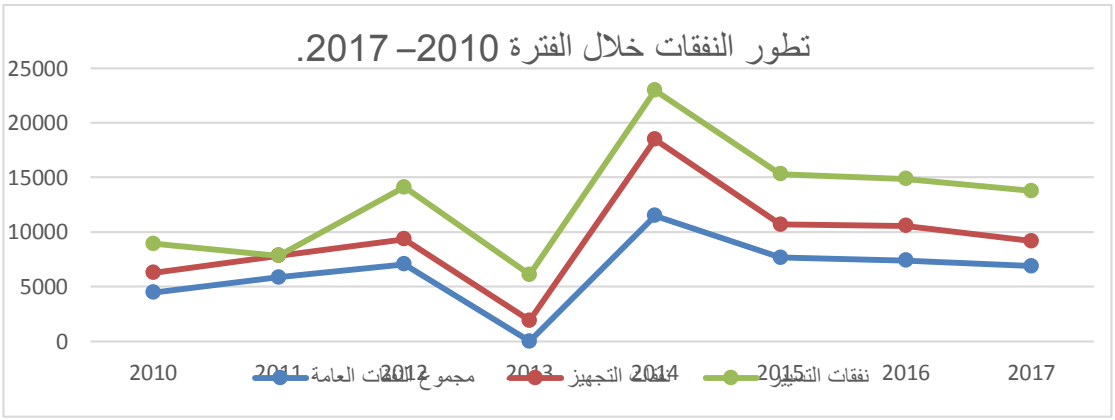
الجدول رقم (1): **تطور النفقات في الميزانية العامة خلال الفترة 2010– 2017.**

الوحدة مليار دينار

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | مجموع النفقات العامة |
|---|---|---|---|
| 2010 | 2659,10 | 1807,90 | 4467,00 |
| 2011 | 3879 ,20 | 1974,40 | 5853,60 |
| 2012 | 4782,60 | 2275,50 | 7058,10 |
| 2013 | 4204,30 | 1887,80 | 6092 ,10 |
| 2014 | 4497,30 | 6995,80 | 11493,10 |
| 2015 | 4617,00 | 3039,30 | 7656,30 |
| 2016 | 4307,30 | 3176,48 | 7389,81 |
| 2017 | 4591,84 | 2291,37 | 6883,21 |

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على قوانين المالية.

الشكل رقم (7):**تطور النفقات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.**




المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 1.

**المطلب الثاني: تطور الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017**

تعتبر الإيرادات العامة من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، والجزائر ككل الدول تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها والمشاريع العمومية وفيما يلي قراءة لأهم هذه المصادر.

**1– تبويب الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر.**

لقد حدد القانون 87 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي[1] :تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

1–الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

2–مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

3–التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.

4–الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

5–التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها .

6–مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

7–مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

8–الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة

[1] القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 11، ص1041.

في التشريع المعمول به ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول " أ "وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسين وهما:

- الموارد الإجبارية .
- الموارد الاختيارية .
- **الموارد الإجبارية:**

تعبر الموارد الإجبارية عن الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

**-الإيرادات ذات الطابع الجبائي:**

وتتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب والرسوم ونجدها مصنفة في الجدول " أ "كما يلي:

- **الضرائب المباشرة:**حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها:

الضرائب على الأجور الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية , الكفلات والكراء , الأرباح الصناعية .الفوائد المتأتية من القروض .

- **حقوق التسجيل والطابع:**وهي تلك الضرائب التي تخص بعض العقود القانونية وتخص جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل:حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل,عقود الزواج والطلاق,جواز السفر ورخصة السياقة ، بطاقة التعريف الوطنية .
- **الضرائب على الأعمال:**وتعرف أيضا بالرسم على رقم الأعمال بحيث يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

- **الضرائب غير مباشرة:**وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على ر قم الأعمال ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب الذهب ، الخمور والكحول ... إلخ.
- **الحقوق الجمركية:**تم فرض هذه الضريبة على عمليات التجارية الخارجية فهي تمس كل المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.
- **الجباية البترولية:**وتتكون هذه الجباية من:

الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي, ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

- **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:**بحيث تم تحديد هذه الحصة ب 50 %للمؤسسات قطاع الخدمات و 15 % للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال ، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.
- **الغرامات:**وهي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم وقد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك, بحيث تفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

- **الموارد الاختيارية:**

يطلق على هذا النوع من الإيرادات الموارد الإرادية ، فهذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الأشخاص ويكون الدفع إراديا وليس إجباريا مقابل نفعهم و استفادتهم بسلعة أو خدمة معينة تؤديها لهم الدولة ، فهناك فرق بين مدا خيل أملاك الدولة أو أجرة الخدمة المقدمة

من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا ، وبالتالي يضم هذا النوع المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من قبل الأفراد جراء حصولهم على سلع وخدمات من قبل الدولة وأهم أنواع الموارد الاختيارية ما يلي:

- **مدا خيل أملاك الدولة**:وهي كل الموارد التي تتحصل عليها الدولة عن طريق تصفيتها لثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومنه نجد أن هذا النوع من المداخيل ينقسم إلى قسمين وهما:
  - مداخيل الاستغلال .
  - مداخيل التصفية .
  - **مداخيل الاستغلال**:وهي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة جراء منحها للأشخاص لاستغلالها، فتقديم الدولة لرخصة الاستغلال يدر عليها إيرادات تعرف بإيرادات الاستغلال وأمثلة ذلك أملاك الدولة والتي يمكن للأفراد استغلالها مثل المناجم والمحاجر، حقوق الصيد و الأسواق ... إلخ.
  - **مدا خيل التصفية** :وهي تلك المداخيل التي تتحصل عليها الدولة جراء قيامها ببيع السلع التي تمتلكها والتي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال ذلك بيع الأراضي والعقارات والسيارات الإدارية ... الخ كل هذه العوائد تعرف بمداخيل التصفية.
- **التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى**:فهذا النوع من الإيرادات لا يعتبر نوعا حقيقيا من الموارد لأننا لا نجده في جدول الإيرادات أي الجدول " أ " لذلك يصعب تقدير مبلغه بالتحديد ويمكن استنتاجه من خلال مكوناته ، فتعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال

خدماتها وأهم أنواعه :المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة .المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية .المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم .

- **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات:**تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة.ولقد جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية العامة في الجدول " أ " تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة .

**ثانيا : تطور الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010 . 2017.**

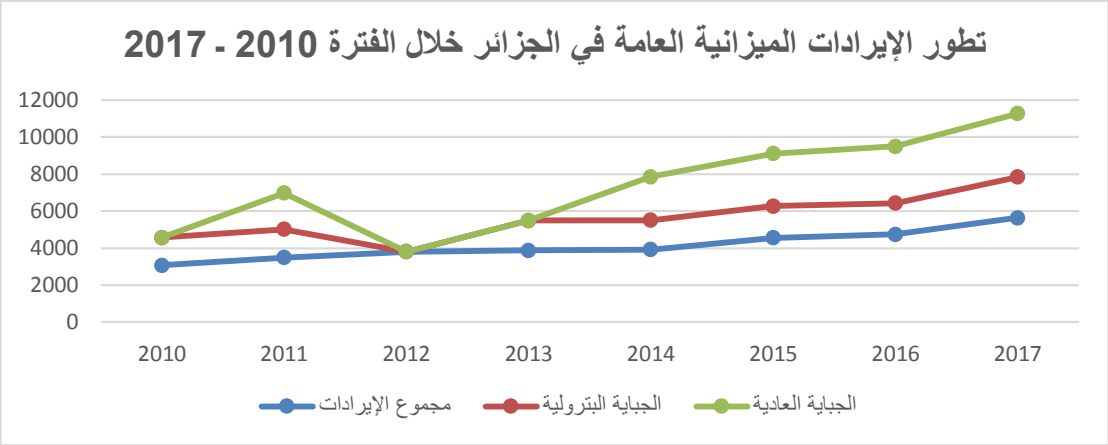
**الجدول رقم(2)** : تطور الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010– 2017.

الوحدة مليار دينار

| السنوات | الجباية العادية | الجباية البترولية | مجموع الإيرادات |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1572,90 | 1501,70 | 3074,60 |
| 2011 | 1960,40 | 1529,40 | 3489,80 |
| 2012 | 2284,90 | 1519 ,00 | 3803,90 |
| 2013 | 2262 ,8 | 1615,90 | 3878,70 |
| 2014 | 2350,10 | 1577,70 | 3927,80 |
| 2015 | 2829,70 | 1722,90 | 4552,60 |
| 2016 | 3064,88 | 1682,55 | 4747,43 |
| 2017 | 3435,39 | 2200,12 | 5635,51 |

**المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على قوانين المالية.**

الشكل رقم(8): **تطور الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.**




المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول 2.

**المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.**

الرصيد الموازني =الإيرادات العامة ـ النفقات العامة

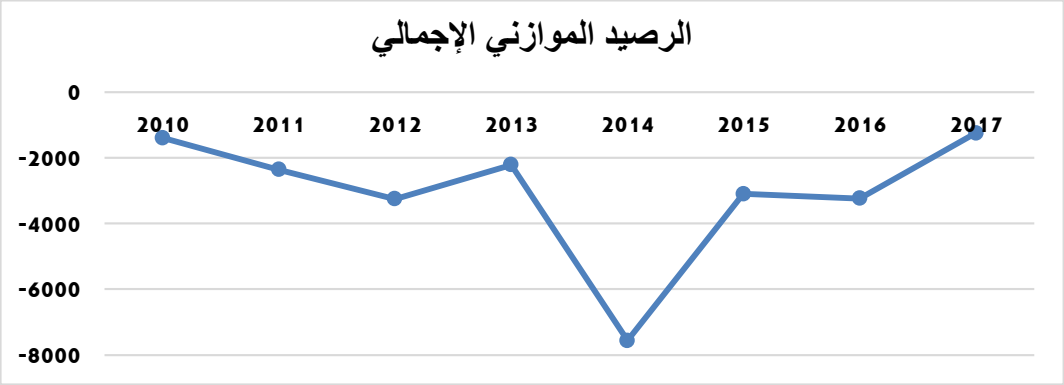
**الجدول رقم(3) : تطور الرصيد الموازني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017.**

الوحدة مليار دينار

| السنوات | الرصيد الموازني الإجمالي |
|---|---|
| 2010 | (-1329.40) |
| 2011 | (-2363.80) |
| 2012 | (-3254.20) |
| 2013 | (-2213.40) |
| 2014 | (-7565.30) |
| 2015 | (-3103.70) |
| 2016 | (-3236.30) |
| 2017 | (-1247.70) |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على قوانين المالية .**

الشكل رقم (9):**الرصيد الموازني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.**



من خلال قراءة الشكل السابق نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة له اتجاه سالب طوال فترة الدراسة وذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك (تراجع أسعار النفط )بالإضافة إلى السياسة التي كانت تنتهجها الدولة حيث نجد:

**1ـ برنامج التنمية الخماسي الفترة 2010 –2014** : [1]

أُطلِقَ على هذا البرنامج اسم" برنامج الاستثمارات العمومية"، يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبلَ عشْر سَنواتٍ ببرنامج دعْم الإنعاش الاقتصادي الذي تمَّت مباشرتُه سَنة 2001على قدْر الموارد التي كانت متاحةً آنذاك، ورصدت له الحكومةُ غلافاً ماليّاً 21 21.4مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دولار والتي تصل إلى 55 مليار دولار سنويا وتعكس قيمة الاستثماراتِ العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على"هذه الديناميكية الخاصّة "التي تشمل جميع قطاعات النشاط.

–لا سيما بالنسبة لمنشآتِ الطُّرق والنقل بالسكك الحديدية و الصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية الأكثر عُزلةً، والاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل( تسريع وتعزيز) مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛ حيث خصصت الجزائر غلاف لمالي كبير لهذا البرنامجٍ ، ويشمل هذا البرنامج قسمَين أساسيين:

–استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخُصوص في قطاعاتِ السكة الحديدية والطُّرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.

[1]انظر تدخل الوزير الأول احمد اويحي أمام المجلس الشعبي الوطني بمناسبة عرضه بيان السياسة العامة لحكومته في نوفمبر 2010.

-وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دينارّ؛ أيّ ما يُعادِلُ حوالي 156 مليار دولار خصَّص هذا البرنامجُ أكثرَ من 40% من موارده المالية لتحسين التنمية البشرية؛ وذلك على الخصوص من خلال:

-في قطاع التعليم إنشاء ما يُقارِب 5000 منشأة للتربية الوطنية و، 600.000 مكان بيداغوجي جامعي ،وأكثر من 300 مؤسَّسة للتكوين والتعليم المهني؛

ـ في قطاع الصحة أكثر من 1.500منشاة قاعدية صحية

-في قطاع الصحة انجاز أكثر من 02 مليون وحدة سكنية؛

-في قطاع الطاقة 02 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي تزويد 220.000منزل بالطاقة الكهربائية؛

-في قطاع الموارد المائية تحسين التزويد بالمياه بإنشاء 35 سدّاً و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع المحطَّات الخاصَّة بتحلية المياه؛

-في قطاع الشباب والرياضة أكثر من 5.000منشأة قاعدية موجَّهة للشبيبة والرياضة؛

-وبرامج خاصَّة بقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والأوقاف والثقافة والاتصال.

هذا ويُخصَّص برنامج الاستثمارات العمومية ما يُقارب40% من موارده لمواصَلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية على الخصوص.

-في قطاع الأشغال العمومية أكثر من 3100 مليار خُصِّصَت لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة ( توسيع وتحديث) شبكات الطرقات وزيادة قُدرات الموانئ؛

-في قطاع النقل خصص له أكثر من 2800 مليار ؛

-في قطاع تهيئة الإقليم والبيئة خصص ما يُقارب 500 مليار.

-ما يقارب 1800 مليار دينار لتحسين (إمكانات وخدمات) الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ـ وخَصَّص هذا البرنامج مبلغ 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية من خلال:

– 350 مليار دينار لتشجيع توفير مناصب العمل؛ من خلال دعم إنشاء المؤسَّساتِ المصغَّرة وتمويل آليَّات- إنشاء المرافقة للإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛

-خُصِّص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة؛ من خلال (دعم البحث العلمي، واستعمال وسيلة الإعلام الآليّ) داخل المنظومة الوطنية للتعلم والمرافق العمومية.

**2ـ البرنامج الخماسي:2015–**2019[1].

لقد باشرتِ الحكومةُ الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدداً من ( الإصلاحات و المبادَرات )الرامية بشكل خاصٍّ إلى(تنويع الاقتصاد،وتحسين مناخ الأعمال،وتعزيز الأمن الطاقوي،وحماية البيئة،وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر،والنهوض بالمجالات الترابية)؛ غَير أنّه يجب تعزيزُ هذه المبادَرات .

تُشجِّع الخطَّة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومةُ الجزائرية خلال2015–2019لزيادة دعم مسيرة (النموّ – و التنمية )(الزراعة و المياه ،إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة ) ،وخُصِّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بحوالي 21.000 مليار دينار؛ أيّ :262مليار دولار، ويشملُ هذا المخطَّطُ مجموعةً من المجالات وعلى العموم يُمكن تلخيصُها في:

-تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجادِ مجالٍ جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتمُّ تنفيذ مخطَّطٍ خاصّ بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية.

[1] مشري محمد الناصر ،بقة شريف ، مجلة الاقتصاد العالمي الاسلامي , العدد مارس 2018 , ص11.

-تزويد 1.5 مليون مُشتركٍ جديد بالكهرباء و 02 مليون مشتركٍ بالغاز الطبيعي، كما أنّه سيتمُّ تعزيزُ قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحوّلات القوَّة.

-إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجدِّدة؛ حيث أنَّ أوَّل مركزٍ للتهجين دخل حيّزَ العمل في2011 ، بالإضافة إلى 23 محطَّة ضوئية ومحطَّة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريباً.

-حاولت الحكومةُ الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلالَ الإمكاناتِ الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.

-وباعتبار الدَّورِ المزدوج الذي تلعبُه الصناعاتُ الحرفية؛ قرَّرتِ الحكومةُ ضرورةَ وَضْعِ اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغُرَفِ الحِرَفية، ودعم الحرفيين بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة.

-كما سيتمُّ إعدادُ إطارٍ (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديدٍ من أجْل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبِنى التحتية؛ من أجْل ضمانِ استدامة الخدمات والمرافق العُمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.

-ستواصلُ الحكومةُ- من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخصُّ تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العُليا.

-إنشاء خطٍّ جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا.

-أما فيما يخصُّ المجالَ البحري قرَّرت الحكومةُ استلامَ ميناء جن جن والبدءَ في انجاز 4 محطَّات بحرية جديدة منها ميناءٌ خاصّ بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسُفُنٍ جديدة؛ سواء للبضائع أو السكَّان.

-وسيتمُّ تعزيزُ الشركاتِ الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة، كما سيتمُّ إطلاقُ العمل في برنامج بناءا لمحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

-كما تعتزمُ الحكومةُ- بُغيةَ تحديثِ البِنية التحتية للاتصالات تعزيزِ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-كما تتعهَّدُ الحكومةُ لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشرِ المتوازن من للنشاطاتِ الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسَّساتي لصالِح المجتمعات الأكثر حِرمانا في العَمالة والتنمية،

-سوف يتمُّ تجسيدُ برنامجٍ خاصٍّ يتعلَّق بحماية البيئة من مخاطر التل وث، كما سيتمُّ تشجيعُ الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمْع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاعِ النفايات.

-التمسُّك ببرنامج الإسكان الحاليّ بجميع صِيَغه، وأكثر مِن 2.2 مليون سكن

-تسعى الحكومةُ إلى (تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل،والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه.)

والتي تهدف إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، كما يمكن دراسة تطور وضعية الموازنة العامة للدولة.

## المبحث الثاني:دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2010–2017.

تميزت سنة 2000بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة لم يسبق لها وأن حققتها حيث شملت الميزانية العامة وميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الهام لأسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية ، حيث حقق رصيد الميزانية فائضا قدره 400مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية 2 ,1213مليار دينار في ذات السنة لذلك عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل احتواء هذه الفوائض المالية واستغلالها في معالجة العجز الموازني بصفة خاصة وحماية الجزائر من المديونية بصفة عامة.

**المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول صندوق ضبط الموارد في الجزائر.**

**1– تعريف صندوق ضبط الموارد**

هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة2000المؤرخ في 27جوان لسنة2000.

حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 302.103 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد فيه من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات مقارنة بتلك المتوقعة في قانون المالية بالإضافة إلى إيرادات أخرى.غير أنه يبقى التحكم في سير هذا الصندوق من أولويات وزير المالية الذي يعتبر الأمر الوحيد والرئيسي بصرف هذا متى اقتضت الضرورة لذلك[1].

وإتماما لعمل الصندوق ،تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004وفقا للمادة 66من قانون 23 ـ 22المؤرخ في 28ديسمبر2003،التي نصت على تعديل المادة 10منالقانون رقم 2000 ـ 02 المؤرخ في27 جوان 2000 ، حيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية ، ويعود ذلك أساسا إلى تحسين الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع إحتياطاته المالية من النقد الأجنبي بلغت سنة 2008 حوالي 150مليار دولار ،بالإضافة إلى انتهاجه لإستراتيجية جديدة للتسيير النشط للمديونية الخارجية أي تسديد أقساطها قبل حلول آجال استحقاقها[2].

**2– أهمية صندوق ضبط الموارد :**

[1] مريم شبيطي محمود،انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ،مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة حول أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في تطورات أسواق الطاقة ،قسم الاقتصاد والإدارة ،كلية الشريعة والاقتصاد ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،يوم14ماي2015،ص07.

[2] يوسف بيبي، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 ـ 2010،مذكرة ماجيستر ،التحليل الاقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، الجزائر , 2012 .2013، ص ص 150، 151.

يستمد أهميته من كونه أداة فعالة تساعد الحكومة على تجسيد سياستها المالية المسطرة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في الآتي:[1]

- يساهم في التقليل من مديونية الدولة عن طريق استخدام موارده المالية المتأتية أساسا من الجباية البترولية .
- ضبط فوائض البترول وتوجهيها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .
- تغطية العجز في الخزينة العمومية عامة والميزانية العامة خاصة .
- يساعد على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية واحتوائها والتقليل من حدتها بهدف المحافظة على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني .
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها وهنا يعتبر ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق الادخار.

**3– دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر :**

لقد تعددت واختلفت الأسباب التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق، حيث يمكن تقسيمها إلى مايلي:[2]

[1] حسين بن طاهر ،صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية ، العدد الثالث ،جامعة حمة لخضر ،الوادي ،جوان 2015،ص10.

[2] هاجر يحي ،تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سنتياغو دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي (النرويج)وصندوق ضبط الموارد (الجزائر) ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد الأول ،العدد 16 ،2017،ص265.

**3–1دوافع داخلية:**

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات ينجز عنه تعرض هذا الأخير لأزمات وصدمات خارجية دورية مثل : أزمة 1986وأزمة 2015وذلك بسبب انهيار أسعار البترول ، وبناءا عليه فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة الجزائرية في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة والحفاظ على استقرار الميزانية العامة، الأمر الذي يساعدها على تجسيد سياستها الاقتصادية المختلفة ،ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري .

**3 – 2 دوافع خارجية:**

لقد تعددت واختلفت الدوافع الخارجية لإنشاء الصندوق حيث نوجزها فيما يلي :

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .
- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية .

**4– الرقابة على عمل صندوق ضبط الموارد في الجزائر :**

بما أن صندوق ضبط الموارد هو أحد الحسابات الخاصة بالخزينة، فإنه يخضع لنفس الرقابة التي تمارس على باقي الحسابات الأخرى وذلك كما يلي: [1]

- الرقابة القبلية عند التزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي .
- الرقابة أثناء التنفيذ ضمن متطلبات العلاقة بين الآمر بالصرف (وزير المالية )والمحاسب.
- الرقابة البعدية ينفذها مجلس المحاسبة وذلك بعد إيداع كافة الوثائق اللازمة والمتمثلة أساسا في حساب التسيير المقدم من طرف المحاسب والحساب الإداري المقدم من جانب الآمر بالصرف .

[1] بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج ،مذكرة ماجيستر ،تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران ،الجزائر ,2016 . 2017 ، ص 135.

- وأخيرا الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

**المطلب الثاني:وظائف صندوق ضبط الموارد**

صندوق ضبط الموارد هو احد الصناديق الخاصة قامت الدولة بإنشائه لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية المقدرة في قانون المالية ،ولموارده أهميته كبيرة من كونها تعتبر أداة رئيسية وفعالة لتنفيذ للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية [1]:

من حيث باب الإيرادات نجد:

ـ فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية.

-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

-تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية.

ومن باب النفقات نجد:

ــ ضبط نفقات وتوازن الميزانية المجددة عن طريق قانون المالية السنوي.

-تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بترولية عن تقديرات قانون المالية.

-تغطية العجز في الخزينة العمومية.

-تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية

إن تأسيس الدول النفطية لصناديق ثروة سيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل واليات عمل

[1] بن حنيش سهام، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000 .2011 ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،2012 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،ص18.

وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أن العامل المشترك بينها هو مصدر تمويلها الذي يتمثل أساسا في الفوائض .

## المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010–2017.

تزامنت فترة إنشاء صندوق ضبط الموارد مع الانتعاش الكبير في السوق النفطية العالمية ،التي أثرت على وضعية الصندوق بالإيجاب حيث عرف الصندوق مداخيل كبيرة انعكست على الأهداف المسطرة.

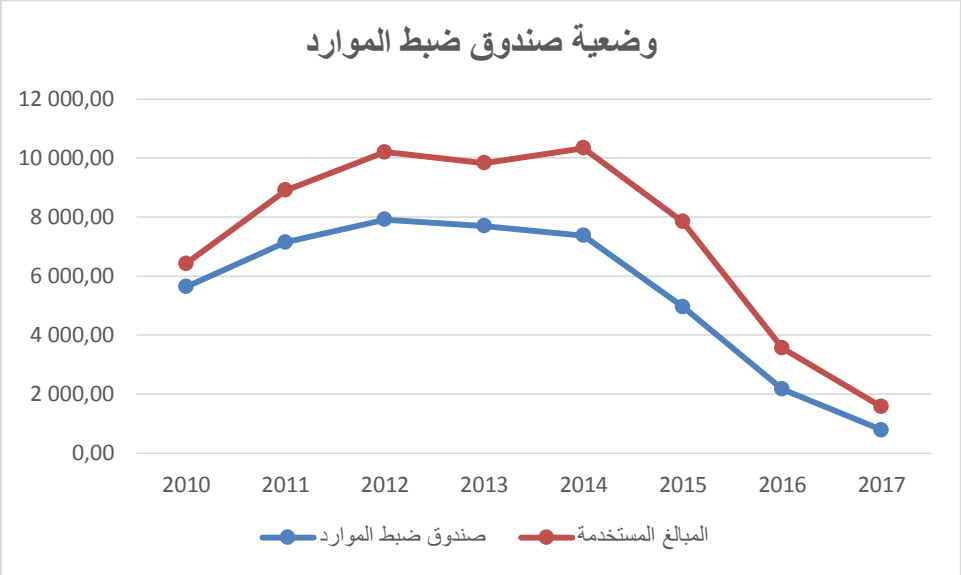
**الجدول رقم (4): فائض صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2010 . 2017.**

الوحدة :مليار دينار

| السنوات | الجباية الحقيقية | الجباية البترولية | الفائض |
|---|---|---|---|
| 2010 | 2 820,010 | 1 501,700 | 1 318,310 |
| 2011 | 3 829,720 | 1 529,400 | 2 300,320 |
| 2012 | 4 054,349 | 1 519,000 | 2 535,349 |
| 2013 | 3 678,131 | 1 615,900 | 2 062,231 |
| 2014 | 3 388,050 | 1 577,700 | 1 810,350 |
| 2015 | 2 275,132 | 1 722,900 | 552,232 |
| 2016 | 1 781 ,100 | 1 682,550 | 98,550 |
| 2017 | 1 471,500 | 2 200,120 | 784,458 |

**المصدر:مديرية الدراسات والتوقعات، وزارة المالية، لسنة 2017.**

الشكل رقم (10):**وضعية صندوق ضبط الموارد.**




المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 4.

إن التقييم الخاص لأداء وفعالية الصندوق سيقتصر على تحديد مدى نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له .والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية مع الإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية "الداخلية والخارجية"، مع تحديد دور الصندوق في تخفيض معدلات التضخم ومستوى تأثره بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية.

## 1-تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

سجل صندوق ضبط الموارد تطورات هامة في وضعيته التي يمكن إبرازها من خلال تحليل المعطيات التالية:

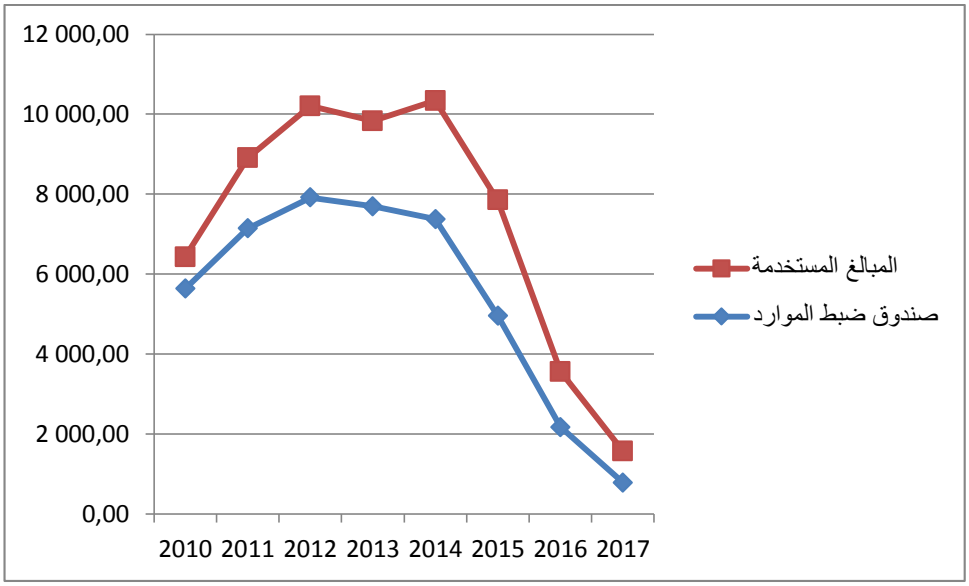
**الجدول رقم(5) :تطور المبالغ المستخدمة من صندوق ضبط الموارد**

الوحدة :مليار دينار .

| السنوات | صندوق ضبط الموارد | المبالغ المستخدمة |
|---|---|---|
| 2010 | 5 634,775 | 791,938 |
| 2011 | 7 143,157 | 1 761,455 |
| 2012 | 7 917,011 | 2 283,260 |
| 2013 | 7 695,982 | 2 132,471 |
| 2014 | 7 373,831 | 2 965,672 |
| 2015 | 4 960,351 | 2 886,505 |
| 2016 | 2 172,396 | 1 387,938 |
| 2017 | 784,458 | 784,549 |

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات، وزارة المالية، 2017.

الشكل رقم (11):**تطور المبالغ المستخدمة من صندوق ضبط الموارد.**




المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 5.

**1– دراسة العجز الموازني خلال فترة2010 . 2014**:

لقد تميزت هذه الفترة بأنها شهدت الارتفاع الكبير لعجز الميزانية من سنة لأخرى حتى وصل إلى (7565,30- )مليار دينار سنة 2014 أي حوالي أكثر 192%من مجموع الإيرادات نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وذلك من خلال برنامج الاستثمارات العمومية ، الذي رصدت له الحكومةُ غلافاً ماليّ قد ره 214,21مليار دينار أي ما يعادل286مليار دولار ، وبالمقابل شهدت هذه الفترة تسجيل اكبر فائض في الجباية البترولية في 7695.982 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي المحدد في قانون المالية وتعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية 2008 الإضافة إلى ذلك انتهاء الدولة من المديونية الخارجية وخدمة الديون وكذلك تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة العمومية الخارجية.حيث كانت تراكمت إيرادات في الصندوق 28390925 دج وبالمقابل مجموع استخدامات الصندوق ما قدره9933796 دج أي تم استخدام حوالي 34%من إيرادات الصندوق كلها لتمويل عجز الميزانية.

الجدول رقم 6:**وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010–2014**.

الوحدة :مليار دينار

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الجباية البترولية وفقا لقانون المالية | 1501700 | 1529400 | 151900 | 16159000 | 15777000 |
| السعر المرجعي لبرميل النفط | 37 | 37 | 37 | 37 | 37 |
| الجباية البترولية الحقيقية | 2820,010 | 3829720 | 4054349 | 3678131 | 3388050 |
| السعر الفعلي لبرميل النفط | 77,38 | 107,46 | 109,45 | 105,87 | 96,29 |
| فائض قيمة الجباية البترولية | 1318310 | 2300320 | 2535309 | 2062231 | 1810320 |
| ايرادات صندوق ضبط الموارد | 5634775 | 7143157 | 7917011 | 7695982 | 7373831 |
| تمويل عجز الميزانية تسبيقات بنك الجزائر | 791938<br>0 | 1761455<br>0 | 2283260<br>0 | 2131471<br>0 | 2965672<br>0 |
| استخدامات صندوق ضبط الموارد | 791938 | 1761455 | 2283260 | 2131471 | 2965672 |

**المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2017 .**

الموقع:.http//www. statista . com تاريخ الولوج 21 . 05. 2019 على الساعة 15:45.

## 2–دراسة العجز الموازني خلال الفترة : 2015 . 2017

لقد تميزت هذه الفترة أنها شهدت تراجع عجز الميزانية ، حيث تراجع من 7695.982مليار دينار سنة2014 إلى 70. 103 3 سنة 2015 نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي حيث انتقل من 21214مليار دينار أي ما يعادل286 مليار دولار في الفترة 2010–2014 إلى 21.000 مليار

دينار أي 262مليار دولار وذلك لتجميد عدة مشاريع كبرى وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف وبالمقابل وتراجعت الجباية البترولية بشكل كبير فانتقلت من 7373831 سنة 2014 إلى 4960351 سنة 2015، وذلك تقارب أسعار البترول في الأسواق العالمية مع السعر المرجعي المحدد في قانون المالية*، وتم استخدام كل موارد الصندوق في شهر فيفري 2017 أصبح رصيد الصندوق 00 دج حسب تقرير وزارة المالية ومما زاد الضغط على دور صندوق ضبط الموارد الإيرادات في تمويل العجز الموازناتي في الجزائر ،هو التخلي عما كان يعرف "**بالقاعدة الذهبية**" [1] ، والتي فحواها أن إيرادات الجباية البترولية لا تمول بها نفقات التسيير و إنما توجه النفقات التجهيز فقط ، ومن شان هذه القاعدة أن تبقي سياسات التوظيف وجميع نفقات التسيير في مناي عن أي صدمات نفطية خارجية على اعتبار ايرادتها تتأتي من الجباية العادية ،ويبقي الأثر محصور فقط في النفقات الاستثمارية. غير أن التخلي عن هذه القاعدة جعل الأثر يمتد جراء الصدمة النفطية إلى النفقات بشقيها. وهو مازاد الضغط على صندوق ضبط الموارد كأداة لضبط التوازن المالي الداخلي والاقتصاد الوطني .

الجدول رقم 7:**وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2015-2017**

الوحدة :مليار دينار

* NOTA BENE Ministre de finances : Les prélèvements de 784 459 Millions DA du FRR,

Ont été *effectués*à fin février 2017. De ce fait, le FRR a été complètement épuisé à cette date*

1حسين بن طاهر ، مرجع سابق ،ص12.

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الجباية البترولية وفقا لقانون المالية | 1722900 | 1682550 | 2200120 |
| السعر المرجعي لبرميل البترول | 37 | 45 | 50 |
| الجباية البترولية الحقيقية | 2275132 | 1781100 | 1471500 |
| السعر الفعلي لبرميل النفط | 49,49 | 40,68 | 64,7 |
| فائض قيمة الجباية البترولية | 552232 | 98550 | 784458 |
| إيرادات صندوق ضبط الموارد | 4960351 | 2172396 | 784458 |
| تمويل عجز الموازنة تسبيقات بنك الجزائر | 28865050 | 13879380 | 7844580 |
| استخدامات صندوق ضبط الموارد | 2886505 | 1387938 | 784458 |

**المصدر: مديرية التوقعات والسياسات، وزارة المالية، 2017.**

## المبحث الثالث: التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة.

تزداد المشكلات الاقتصادية خاصة المالية والنقدية منها في جميع الدول ،وتتعمق آثارها وأمام هذا يقع التحدي على عاتق البنوك المركزية مهمة إدارة السياسة النقدية بفعالية مستمرة، وإن كان ذلك يتماشى مع الصياغة الفعالة لأدوات سياسة نقدية جديدة ومبتكرة تتماشى مع مختلف التطورات النقدية والمالية المعقدة التي تفرزها الأزمات المالية .حيث بعد الأزمة المالية 2008ظهر نوع جديد من أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في التسيير الكمي ،حيث أن الجزائر طبقتها واعتمدتها كآلية جديدة وحديثة من أجل تمويل عجز ميزانيتها وذلك لاستمرار تمويل التنمية الاقتصادية.

## المطلب الأول: تعريف التسيير الكمي

هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة ،حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد ، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بشراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية )

والتسيير الكمي هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية ، عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل )،وقد تم استخدام هذا الأسلوب في بداية القرن الحادي والعشرين ،عندما تم استخدام هذا الأسلوب ب(1700مليار دولار )للتخفيف من أثر الأزمة المالية2008 – 2009من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة .

ومن الناحية النظرية ووفق هذا الأسلوب فإن النقود الجديدة يمكن توزيعها بين السكان ،وهي تستخدم أساسا لشراء الأصول المالية من المؤسسات المالية ،والفكرة أن هذه الأموال سوف تتدفق إلى قطاعات أخرى وزيادة القدرة الشرائية والاستثمار .

كما أن التسيير الكمي يعمل بطريقتين على قيمة العملة :الأولى أنه يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة والثاني أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة حيث هاتين الطريقتين (تخفيض قيمة العملة وتخفيض أسعار الفائدة ) ،يمكن من خلالها للشركات المحلية اقتراض المال في البلاد وإعادة استثماره في بلد آخر حيث سعر الفائدة أعلى ،وتحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة

كما أنه من الناحية الفنية فهي تبيع العملة الوطنية في السوق الدولية مما يقلل من قيمتها (حرب العملات )[1].

## المطلب الثاني : التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة.

في ظل تفاقم ضغوطات الصدمة النفطية طبقت الجزائر تجربة التسيير الكمي كآلية للتمويل الغير التقليدي وذلك ضمانا لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية[2]:

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة الجزائرية منذ 2001 ، والذي يتركز بالأساس على تحفيز الطلب الكلي حسب المقاربة الكينزية، وهو ما يعرف بمخططات برامج الإنعاش الاقتصادي لتحفيز النمو، ومع تدني أسعار البترول منذ صيف2014 بنسبة % 50 خلال فترة 6 أشهر فقط مع استمرارية تراجع الأسعار إلى غاية نهاية 2017 ، بالإضافة فالموارد النفطية تمثل % 60 من الميزانية السنوية للدولة، ولا تقل عن % 95 من إجمالي الصادرات منذ سنوات عديدة.

دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض90 – 10بموجب القانون 17–10الصادر في 11 أكتوبر 2017 يتمم الأمر 03–11الصادرفي 26أوت2003،والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر2017.

وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر، والتي تنص على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز

[1] صاري علي ،السياسية النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد4 , ,2013ص 64.

[2] العشي وليد ،صديقي أحمد ، تجربة التسيير الكمي في الجزائر ،مجلة الاقتصاديات والأعمال ، العدد السادس ،ص –ص 261–262.

التنفيذي بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

ـ تغطية احتياجات تمويل الخزينة ،

-تمويل الدين العمومي الداخلي ؛

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ووفقا لهذه المادة الجديدة، تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى:

-توازنات خزينة الدولة ؛

-توازن ميزان المدفوعات.

و"تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم"، حسب ذات المادة من نص القانون.

ويهدف هذا التمويل إلى تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، وعلى وجه الخصوص سندات القرض الوطني من اجل النمو التي صدرت عام 2016 ، وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سونا طراك كتعويض عن الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة .

وفقا للمادة 46 من قانون'' النقد والقرض''،'' بنك الجزائر''يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه % 10 من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، حيث لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز عن 306.4مليار دينار في2017 على حجم إجمالي الإيرادات العادية للعام 2016 التي قدرت ب

3064,88مليار دج .مع العلم أن عجز الميزانية في نهاية سنة2016 قدر ب 740 مليار دج، كما يرخص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية، تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية، ولكن مع التعديل الجديد فقد تم إعفاء الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً ، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

قبل تعديل قانون النقد والقرض نهاية 2017 ، لا يسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

كما كان بنك الجزائر لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي يعد تاجرا في علاقاته مع الغير وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها حسب المادة 09 من قانون النقد والقرض، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل، ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي،فإن" بنك الجزائر "يعتبر كأنه تاجر الدولة يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، مما سيوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

وحقيقة اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية يدخل في إطار مخطط التعزيز الميزاني الذي باشرته الحكومة خلال فترة (2017–2019) من أجل تفادي تخفيض قيمة العملة

الوطنية في دورها كأداة تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمة المالية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها في تسيير الأجور، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية... الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم تحول هذه الصيغة التمويلية غير التقليدية إلى تمويل ادخاري.

ويبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية،كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني انجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات .

التحدي الآخر الذي يفرضه ها النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما سيؤثر سلبا على توقعات التضخم, وصعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، وتسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز النقدي حوالي 2000 مليار دج، و 4780 مليار دج يتم تداولها في السوق الموازية في 2017 ، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية.

الفرق الجوهري بين برامج التيسير الكمي التي تبنتها مختلف اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية 2008وبين برامج التمويل غير التقليدي التي تتبناها الجزائر هو أن التيسير الكمي ظهر نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأن الأسواق المالية كانت في مصيدة للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة الاسمية في مستويات منخفضة، بينما الآلية تختلف في الجزائر حيث تم اللجوء إلى التيسير الكمي لضمان تمويل غير تقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية، حيث جاء لمواجهة تداعيات الصدمة البترولية وتهاوي أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر.بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين البنية التحتية المصرفية والاقتصادية بين تلك الدول والجزائر هذا ما يؤثر بالضرورة على تأثير الآليتين في مختلف المتغيرات الاقتصادية للدول.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل تناولنا الجانب التطبيقي والذي من خلاله تطرقنا إلى تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الميزانية وكذلك دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة والتسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة وتوصلنا إلى مايلي:

1. إن العجز المستمر في الميزانية العامة كان بسبب انتهاج الجزائر سياسات إنفاقية توسعية بالإضافة إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط في تلك الفترة .
2. من أجل ضمان التحكم الجيد في المالية العمومية في الجزائر تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بعد أن سجلت الجزائر فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث كان الهدف من هذا الصندوق تسيير فائض الميزانية الناتج عن تصدير المحروقات الذي ساهم في تمويل جزء كبير من عجز الميزانية .
3. إن تجربة التمويل الغير التقليدي في الجزائر يعتبر كحل استعجالي واستثنائي كانت قد فرضته الظروف والتحولات الاقتصادية السائدة انذاك.

**تمهيد الفصل:**

يشهد قطاع النفط تحولات مختلفة في جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية، والتي تؤدي هذه الأخيرة إلى التغيير في السوق النفطية العالمية وخضوعها لمجموعة من التطورات المهمة التي تؤدي إلى اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها عدة عوامل اقتصادية وسياسية، التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط، حيث تحتل هذه الأخيرة مكانة مهمة وميزة خاصة نتيجة ارتباطها بتطورات الرئيسية في الاقتصاد، التي قد كان لها ارتباط قوي وثيق بالأزمات النفطية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السوق النفطية.

المبحث الثاني: أسعار النفط.

المبحث الثالث: الأزمة النفطية 2014.

## المبحث الأول: السوق النفطية.

نظرا لتعارض الأهداف والمصالح بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة فإن أسعار النفط تثير مخاوف كل من الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، هذا الأمر أدى إلى تزايد أهمية السوق النفطية نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية واقتصادية وعسكرية .....

### المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية.

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة[1].

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأنواعها.

#### 1. تعريف السوق النفطية:

- السوق النفطية "هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة"[2].

- السوق النفطية: هي السوق التي يتم التعامل فيها بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض المتغيرات الأخرى التي تحكم السوق، مثل (سياسية، عسكرية، مناخية، تضارب مصالح المنتجين والمستهلكين، والشركات النفطية)[3].

---

[1] http://alghad/n/articles/851495(2-2)/.com 17:40 :2019/02/16 تم الإطلاع عليه فيه:

[2] لخدميي عبد الحميد، "**آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**"، دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 55.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، 2008-2009، ص 45.

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

## 2. خصائص السوق النفطية:

تتمثل خصائص السوق النفطية في أربعة نقاط رئيسية وهي كما يلي[1]:

-التنافسية: بحيث تتميز السوق النفطية بحرية بيع وشراء البترول، أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية.

-المرونة: حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات

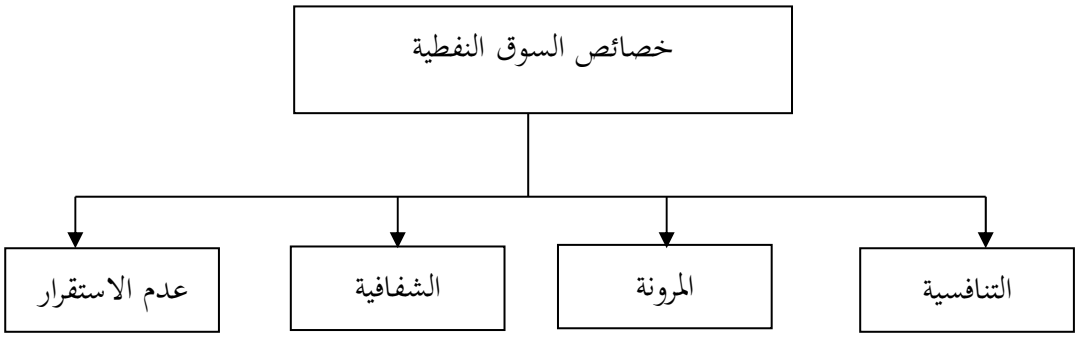
- الشفافية: حيث أصبحت السوق النفطية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفر المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

-عدم الاستقرار: ويرجع سبب ذلك إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب[2].

[1] إدريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**"، دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، (1980-2014) رسالة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 123.

[2] بدون ذكر، **مجلد الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 70.

**الشكل رقم (4): خصائص السوق النفطية**




**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

**المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية.**

تتنوع السوق النفطية إلى أسواق مختلفة تختلف في طريقة عملها نتيجة تغيرات وتطورات مست الصناعة النفطية بمرور الزمن ويمكن توضيح أنواعها بشكل موجز كما يلي[1]:

**1. الأسواق الفورية للنفط (العاجلة):**

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القدم باعتبارها وسيلة التخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية للنفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوما في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل.

**2. الأسواق المستقبلية (الآجلة):**

[1] بوستة زكية، "**انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2016**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 20-21.

عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها تقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لم يشتري السلعة بعقد آجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط.

والتعامل في الأسواق النفطية لم يقتصر على من يريد اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق:

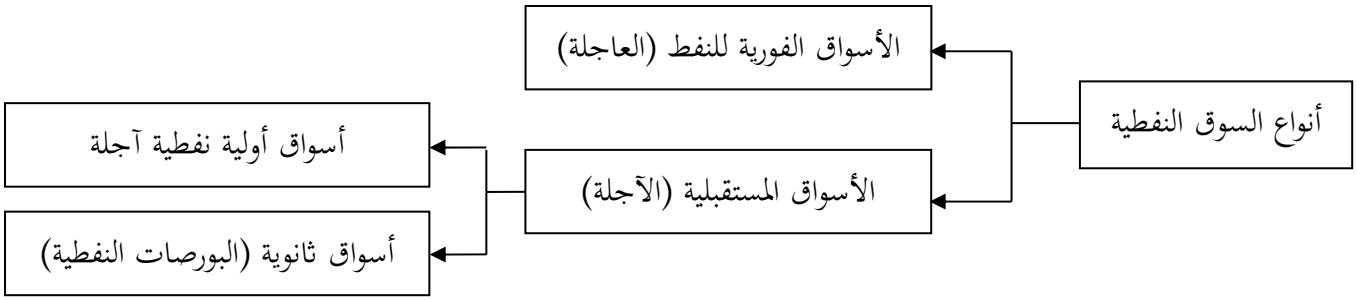
**2-1. أسواق أولية نفطية آجلة:**

عملها مثل الأسواق الفورية لكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين والتسليم في آجال لاحقة، وهذه الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن لا تقل عن 500000 برميل، والبائع يحدد تاريخ توفرها. هذه الأسواق تكون غير منظمة في الغالب.

**2-2. أسواق ثانوية (البورصات النفطية):**

هي بمثابة تعهد للبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد. يغلب في هذه الأسواق العمليات الثلاث التالية: (التغطية، المضاربة، الموازنة).

**الشكل رقم (5): أنواع السوق النفطية**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

**المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية.**

تختلف الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية وهذا بالعودة لعدة جوانب حيث مكن من تصنيفها حسب جانبي الإنتاج والاستهلاك كالتالي[1]:

**1. من ناحية الدول المنتجة للنفط:** وتنقسم الدول المنتجة للنفط إلى:

**1.1. دول منظمة الأوبك**[2]:

ظهرت في الخمسينيات أزمة بين الدول المنتجة للنفط وبالأخص الدول العربية والشركات الاحتكارية والسبب كان مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخلها من العوائد النفطية.

ولكن الشركات العالمية لم تولي اهتمام بذلك وأوصلت استغلال الموارد النفطية لهذه الدول، الأمر الذي أدى إلى تحالف الدول المنتجة للنفط (البترول) وتأسيس منظمة الأوبك، وتتركز أهداف منظمة الأوبك في النقاط التالية:

- تعزيز السيادة الوطنية على اقتصاديات الدول الأعضاء.
- السعي على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- مضاعفة عوائد ومداخيل أعضاء المنظمة لتحقيق نمو اقتصادي يتماشى والتطورات الداخلية والخارجية.

**21. الدول المنتجة خارج الأوبك:**

بعد الانخفاض في أسعار النفط أوائل 1988 شعرت الدول المصدرة للنفط الغير منظمة للأوبك بتخوف قامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك لاجتماع 1988 بمشاركة (مصر، المكسيك، الصين، ماليزيا، أنغولا...) من اجل الدفاع عن مصالحها.

[1] إدريس أميرة، مرجع سابق، ص 132.

[2] منظمة الأوبك: أنشأت في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر 1960 مقرها الحالي فيينا- النمسا. www.opec.org

**2. من ناحية الدول المستهلكة للنفط (المستوردة):**

**1.2. وكالة الطاقة الدولية:**

هي منظمة جاءت بدعوة الأمم المتحدة الأمريكية تأسست ماي 1975 في مؤتمر واشنطن IEA تجمع في عضويتها 18 دولة صناعية عربية، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه المنظمة تعزيز موقف المستهلكين للنفط وتشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط (البترول وذلك للتأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة المعروض النفطي) يبلغ عدد أعضائها 29 دولة[*1].

من مبادئ هذه المنظمة ما يلي[2]:

- تشجيع البحث والتطوير في المجال النفطي.
- وضع كل عضو برنامج وطلبا للطاقة بهدف خفض الواردات النفطية.
- تنمية مصادر الطاقة من خلال تهيئة المناخ.

**2.2. شركات التركيز النفطي (الشركات النفطية العالمية الكبرى)**[3] :

والتي يطلق عليها مصطلح الشقيقات السبع (7)، تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، وهذه الشركات تعود ملكيتها إلى الو م أ بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا تملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من ناقلات النفط في العالم. كما سيطرت شركات النفطية الوطنية التابعة

(*) الو.م.أ، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، الترويج، جمهورية التشيك، استونيا، جمهورية سلوفاكيا، بولندا، صنغاريا.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مرجع سابق، ص 58.

[3] بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**"، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 206-207.

للدول المنتجة على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004، منها شركة "أرموكو" السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة "بيتروليوس" المكسيكية، شركة بترو الصينية[1].

## المبحث الثاني: أسعار النفط

لقد أدت الأهمية الخاصة بالبترول كونه مادة حيوية إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذات ميزة خاصة سواء من حيث اختلاف أنواعها أو القوى الفاعلة والعناصر المؤثرة في تحديد أسعارها حيث أصبحت أسعار البترول مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.....

### المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط.

بما أن البترول سلعة إستراتيجية هامة، هناك مجموعة من التعاريف التي سيقت لبيان مفهوم أسعار النفط كالآتي:

- هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية معينة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ... الخ[2].
- هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (السلعة/المادة) خلال فترة معينة[3].
- سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل

[1] صباح نعوش، "**إلى أين أسعار النفط**"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع: www.moner.gov.ar، تم الإطلاع عليه: 2019/02/14، 13:20.

[2] مصطفى جاب الله، "**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات– حالة الجزائر–**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر ،جوان 2016، ص 103.

[3] قبلي زهير، "**تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستخدام تقنيات التكامل والمتوازن ونماذج تصحيح الخطأ**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد والقياس، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 3.

الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس[1].

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالونت معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، في سبيل المثال 100 دولار / برميل، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم عدم الاستقرار[2].

**المطلب الثاني :أنواع سعر النفط.**

توجد أنواع كثيرة لأسعار النفط: وهي كالآتي[3]:

**1. السعر المعلن:**

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الو.م. أ من قبل شركة[*4] ستاندرا أويل Standard-oil والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.[5]

**2. السعر المتحقق:**

هو عبارة عن السعر المعلن المطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة التي يمنحها البائع للمشتري.

**3. السعر الفوري (الآني):**

---

[1] أوزان حسين، "**أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائر بعد صدمة 2014**"، دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016-2017، ص 14.

[2] سعدي فاطمة الزهراء، "**تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990–2015) وأهم المؤثرات فيها**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر ،جوان 2016، ص 103.

[3] "**أنواع النفط الخام**"، http://www.arb-oil-naturalgas.com/oil-price-types، 2019/02/10، 21:37.

[*] شركة ستاندر أويل هي شركة مملوكة من طرف روكفيلر.

[5] الذهب الأسود، "**معهد الدراسات المصرفية**"، السلسلة الخامسة، العدد 6، دولة الكويت، يناير 2013، ص 3.

ظهر هذا النوع مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية[1].

### 4. السعر الضريبي:

يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.

### 5. سعر الإشارة:

هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق).

### 6. السعر الاقتصادي:

هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية مثل (القيمة النفعية، القدرة الطبيعية، تكاليف الإنتاج... الخ)[2].

### 7. سعر البرميل الورقي:

وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين.

---

[1] العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**"، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير ، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2008 ،ص 4.

[2] عماد الدين محمد النزيني، "**العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة،فلسطين ، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 1، 2013، ص 331.

8. **السعر الحقيقي**: يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل[1].

**المطلب الثالث: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه**

توجد محددات تتسبب لازالت في هز أسعار النفط من السبعينات إلى يومنا هذا، منعكسة على هذه الأسعار إما بالانخفاض أو الارتفاع وهي كالآتي[2]:

**1. الطلب العالمي للنفط الخام:**

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات ...أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البيتروكيمياوية.

يتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل خارجية نوضحها في النقاط التالية[3]:

- **النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:**

النمو الاقتصادي مفهوم حير العقول وحرك الأقلام، ويرجع الاهتمام الأكبر به إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليخرج العالم من دائرة الحرب إلى دائرة الرغبة في التغيير الاقتصادي والنمو الاقتصادي. كما أن النمو الاقتصادي يعد مقياس استخدم ولازال يستخدم لقياس درجة الرفاهية والوطنية والإقليمية، وعلى المستوى العالمي فهو يعد مؤشر يقاس من خلاله مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

---

[1] حسين عبد الله، "**السياسات النفطية العربية (تقييم نقدي)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 8.

[2] جمانة عدنان، "**ما هي العوامل التي تؤثر على سعر النفط**"، 2019/02/12، 18:36.
http://www:fx-arabia.com/vb/showthread.php?t=29634،

[3] إدريس أميرة، مرجع سابق، ص 102-105.

وتعد الموارد الطبيعية أهمها الذهب الأسود من أهم المحددات التي تلقى تتبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة، باعتباره ثروة لا بد من حسن استخدامها، وتحويلها من حالتها الطبيعية إلى حالتها الاقتصادية[1]

وبالجهة المقابلة فتحقيق معدلات نمو عالية تزيد هي الأخرى من الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاد، وهذا ما أكده فاضل غيث*: حين قال: "إننا مثل شخص مريض موصول بجهاز غسيل البترول عوضا عن الدم، إنها مسألة حياة أو موت، كل الأذكياء يعرفون ذلك لكنهم لا يعلنونه في البرامج والمقابلات التي يشاهدها معظم الناس[2]".

والعلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة من الزيادة في الاستهلاك النفطي[3].

- **سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة:**

يمثل السعر عنصر أساسي ومهم لتحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية مهمة، فارتفاع أسعار النفط الخام يؤدب إلى تراجع الطلب عليه، وستلجأ إلى احتياطاتها الإستراتيجية، فالبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد تمكنت من توفير خزين إستراتيجي نفطي كبير تتجاوز احتياجاتها مدة شهرين أو أكثر كما أن الصين هي الأخرى تحتفظ بخزين إستراتيجي معتبر[4].

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سابق، ص273 .

(*) فاضل غيث، مهندس سابق في شركة موبيل وخبير استثمارات في إحدى شركات توظيف الأموال في نيويورك.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 31-32.

[3] العمري علي، مرجع سابق، ص 38.

[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 36.

والزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبيا على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي سيتحملها المستهلك الأخير، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عدة منتجات تعتمد وبصورة أساسية على المنتجات النفطية كالسيارات وغيرها عن السلع التي تعتمد وبشكل كبير على المواد النفطية.

أما السلع البديلة وهي تلك السلع التي يمكن استخدامها كبدائل لبعضها البعض، ويمكن إحلالها مكان السلعة الأصلية بسبب ارتفاع السلع الأصلية، فعلاقة تكون معاكسة[1].

والطاقات البديلة (طاقة شمسية، نووية، ...الخ) هي الأخرى قد يكون لها تأثير على الطلب النفطي كونها منافس قوي يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وإحلالها محل النفط، لكن هذا مستبعد حاليا كون أن تكلفتها جد مرتفعة مقارنة بالنفط.

- **النمو السكاني ومتوسط دخل الفرد:**

يعد النمو السكاني عامل مؤثر في الطلب النفطي، حيث توجد علاقة طردية بينهما، فالسلع والمنتجات النفطية في الأخير توجه للمستهلك والجماهير بمختلف أنواعها التي تبحث عن تلبية حاجياتها اللامتناهية، كما يلعب متوسط دخل هو الأخر عامل جوهري في تحديد وتقدير الطلب النفطي، إذ توجد علاقة طردية بينهما، وهذا ما نلاحظه في الدول التي تمتاز بمعدلات دخول مرتفعة كالولايات المتحدة الأمريكية.

- **المناخ:**

لاطالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطاقة الحرارية، فارتفاع معدلات درجة الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية والتي تعد الطاقة النفطية مصدرا لها، وفي حالة انخفاضها يزداد الطلب على المواد النفطية، وبالمثل

[1] محمد الوادي، إبراهيم خريس، "**الأساس في علم الاقتصاد**"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص 72.

الكوارث الطبيعية والتي لها هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي. مثلا (أزمة نفطية 1986 كان من بين أهم أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لتوقعات الدول المنتجة في تلك الفترة) وأزمة 2004 كان أحد مسبباتها العوامل المناخية، إذ عرفت تلك السنة شتاء قارس خصوصا الدول المستهلكة الرئيسية بالإضافة إلى إعصار إيفان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية[1].

- **الاستقرار السياسي:**

الاستقرار السياسي هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطية من خلال الطلب، فالحروب والاضطرابات، والمشاكل الأمنية كلها تعد محفز لزيادة الطلب النفطي وذلك لكثرة استخدام المعدات الحربية بمختلف أنواعها، ففي سنة 2004 فقد كانت حافلة بالأحداث الغير أمنية أهمها الأمنية في العراق، ونيجيريا والسعودية[(2)].

**2. العرض العالمي للنفط الخام:**

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن معين، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

يتأثر في العرض النفطي بعدة عوامل خارجية، نوضحها في النقاط التالية[3]:

- **الطلب النفطي:**

توجد علاقة قوية تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، مرجع سابق، ص 3.

[2] محمد مصطفى محمد الخياط، "**أسعار النفط ... الصعود والمؤشرات**"، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008، ص 8.

[3] إدريس أميرة، مرجع سابق، ص 108.

عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة والتي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها الموجه للاستهلاك والتخزين الاستراتيجي.

- **العوامل الإستراتيجية:**

وتتمثل هذه العوامل الإستراتيجية أساسا في القرارات التي تتخذها منظمة OPEC وخارجها، والتي لها تأثير جد كبير على المعروض النفطي، بحيث استخدمته كسلاح سياسي بعد أن قامت بالحظر النفطي ابتداء من 1973/10/6 مساندة بذلك الدولة الفلسطينية ضد الاستعمار الصهيوني، حيث قرروا تخفيض تصاعدي للإمداد النفطي بشرط ألا تقل عن 50%، ليكون ذلك بمثابة ضربة جد قوية مست الدول المستهلكة ساعدت في تغير مجريات الأحداث أهمها السعر النفطي.

وبالمقابل فقد كان لهذه القرارات الإستراتيجية التأثير السلبي على النفط كما حدث في أزمة 1986حيث انهارت أسعار النفط وفقدت دول الأوبك السيطرة على التسعير، بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة التوسع في الإنتاج، لعدم احترام معظم دول الأوبك لنظام الحصص، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

- **سعر النفط وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة:**

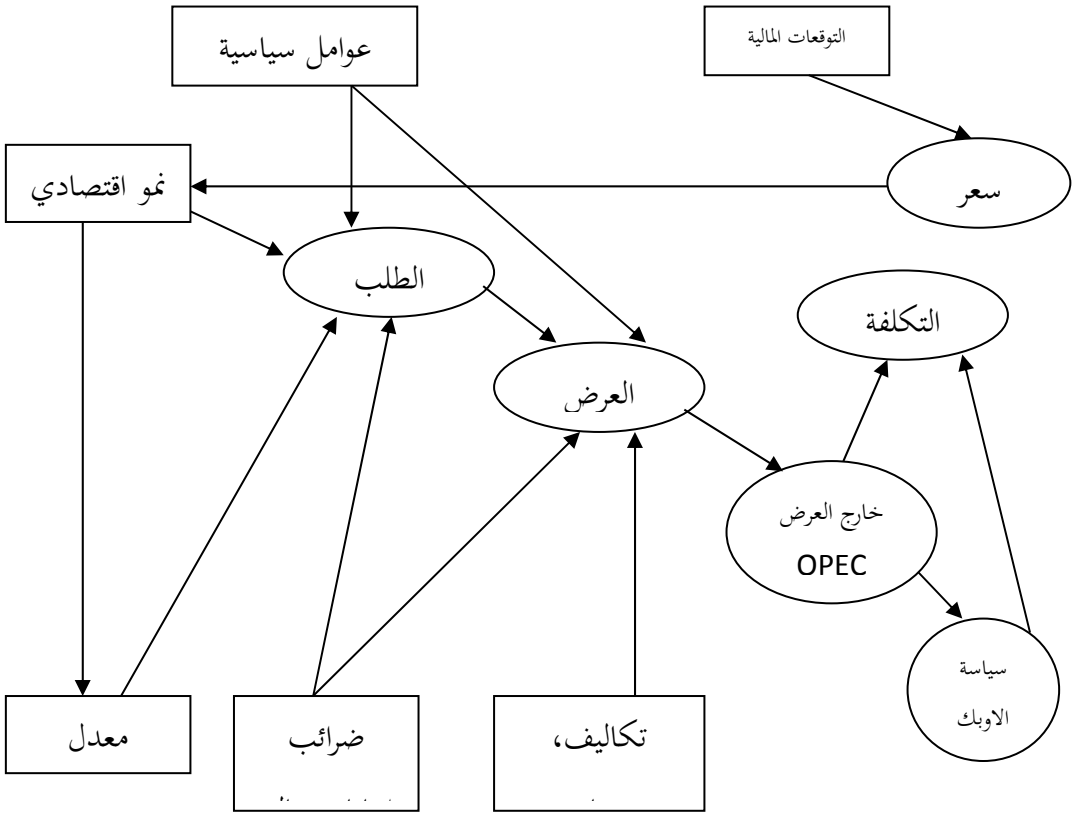
توجد علاقة طردية بين كميات النفط الخام وسعره وهذا ما يزيد من نسبة عرضه ورغبة المنتجين تحقيق عوائد مالية معتبرة والعكس صحيح.

أما السلع البديلة أو الطاقات الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها وإحلالها مكان النفط.

تعد هذه المحددات أهم العناصر المؤثرة على المعروض العالمي للنفط، ولكن يجب أن لا نتغاضى عن العناصر الفرعية المتمثل في: العوامل السياسية، والعوامل المناخية بالإضافة إلى أسعار الدولار الأمريكي والتي تسببت هي الأخرى في العديد من الفترات في التأثير على المعروض النفطي[1]، وأخيرا التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على العرض النفطي، فهي تعد واحدة من المحددات العرض التي تؤثر في السعر النفطي.

ويمكن توضيح مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والاجتماعية المتضافرة لتحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي:

**الشكل رقم (6): محددات أسعار البترول**




**المصدر**: إدريس أميرة، مرجع سابق، ص 109.

[1]إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، "**التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**"، الملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 5 مارس 2009، ص 5.

## المبحث الثالث: الأزمة النفطية 2014.

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات وإحداث الأزمات، حيث عرفت أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية هبوطا مطردا بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث وأنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 إلى 30 دولار مطلع عام 2016، أي بمعدل تجاوز 72%.

### المطلب الأول: نظرة تاريخية حول الصدمات النفطية:

شهد العالم مجموعة من الصدمات النفطية، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي، وسنبرز أهم هذه المراحل[1]:

#### 1. الأزمة النفطية الأولى 1973:

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%.

#### 2. الأزمة النفطية الثانية 1979:

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد الحكم الشاه في 1979، ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى، ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985.

---

[1] بوشول السعيد، محمد الأمين مصباحي، "**انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 108-109.

### 3. الأزمة النفطية العكسية 1986:

لقد كانت بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، وشجعت كل مصادر خارج أوبك بها لخفض الإنتاج وبالتبعية صادرات نفط الأوبك إلى نحو النصف، وبحلول منتصف عام 1986، هبط سعر برميل النفط إلى حافة الـ 11.575 دولار أمريكي للبرميل رغم سعير الحرب العراقية الإيرانية (1970-1988)، ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة.

### 4. الأزمة البترولية الرابعة 1990-1991:

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية السبعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل.

### 5. الأزمة النفطية 1998 أزمة الآسيوية:

في سنة 1988 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

### 6. ثورة البترول ابتداء من سنة 2004:

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 للبرميل خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل

السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.

للثروة النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهي سلعة إستراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، تعتبر أهم الثروات الاقتصادية على الإطلاق، وهذا باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره وإن الدول المنتجة للنفط، لا تعتبره فقط مصدر الطاقة، بل المحور الأساسي والإستراتيجي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

**المطلب الثاني: الأزمة النفطية 2014 وأهم أسبابها.**

شهدت أسعار النفط تدهورا حادا بداية من شهر جوان سنة 2014، حيث انتقل سعر خام برنت من 115 دولار للبرميل في التاسع عشر من جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار في شهر أوت 2015، أو ما يمثل أكثر من 60% من السعر، ولا يزال هذا التدهور متواصلا وهو تراجع كبير جدا، وتكمن المشكلة في عدم وجود آية ملامح في الأفق تشير إلى أن هذا التراجع في الأسعار سيتوقف عند مستوى سعري محدد، حيث تبقى توقعات الخبراء والمراقبين والهيئات النقدية والمالية الدولية تشير إلى أن النفط في طريقه لكي يصل إلى 40 دولار، وأن العودة إلى سعر مرتفع لن يتم في المدى القصير، وهو توقع إن حدث فسيحدث كارثة مالية للدول المصدرة للنفط.

وفيما يلي عرض الأسباب التراجع الحاد في أسعار النفط:

من الناحية الاقتصادية، يفترض أن سعر أي سلعة يتحدد بالطلب والعرض عليها، والعوامل المحددة لهما وتتمثل هذه العوامل في حالة النفط في مستوى النشاط الاقتصادي وعوامل خارجية أخرى تمارس دورها في التأثير في السوق، على سبيل المثال حالة الجو والعوامل الجيوسياسية ... الخ.

وبتحليل جانب الطلب هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط منذ التاسع عشر من شهر جوان 2014، يمكن توضيح أهمها كما يلي:

### 1. انخفاض مستويات النمو الاقتصادي[1]:

لقد برز ضعف النشاط الاقتصادي نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة في الدول المستوردة للنفط على رأسها أوروبا وآسيا، ففي أوروبا ترتب على برنامج التقشف المالي التي انتهجتها منطقة اليورو وتراجع معدل النمو إلى مستويات متدنية وسالبة في بعض الأحيان، من ناحية أخرى، تراجع معدل النمو في اليابان، وفي الصين والهند ومعظم الدول الناشئة في العالم، وهو ما دعا صندوق النقد الدولي إلى تخفيض تقديراته حول اتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي أكثر من مرة، ولم يقتصر التراجع في الطلب الأسيوي على ضعف مستويات النمو، وإنما أسهمت سياسات بعض الدول المستوردة حول خفض دعم الطاقة في انخفاض الطلب على النفط في القارة.

ونعرض فيما يلي أهم المستويات المتراجعة لمعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العالمية المختلفة:

- تراجع معدل النمو في أوروبا إلى مستويات متدنية وسالبة في بعض الأحيان، حيث حققت منطقة اليورو معدل نمو قدره 0.2% في الربع الثالث من سنة 2014 مقارنة بمعدل نمو قدره 0.1% خلال الربع الثاني من نفس السنة، أما الاتحاد الأوروبي فلم يزل معدل النمو فيه عن 0.3% في الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بـ 0.2% فقط في الربع الثاني من نفس السنة.

[1] عماد غزازي، "**تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**"، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 5.

- تراجع معدل النمو في الناتج الياباني على أساس سنوي نسبة 7.3%، مع استمرار تراجع نمو الناتج في الربع الثالث من سنة 2014 بنسبة 1.6% وهو ما يعني دخول الاقتصاد الياباني مرحلة الكساد.
- امتداد التراجع في النمو إلى أهم الاقتصاديات الناشئة، وعدم اقتصاره على الدول الصناعية المتقدمة، فقد تراجع معدل النمو في الصين إلى 7.3% في الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بـ 7.5% في الربع الثاني من نفس السنة، وهو ما دفع بالبنك المركزي الصيني إلى إقرار تخفيض مزدوج لمعدلات الفائدة على القروض والودائع لتنشيط عمليات الإقراض وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- تراجع معدل النمو في الهند إلى 5.3% في الربع الثالث من سنة 2014، مقارنة بـ 5.7% في الربع الثاني من نفس السنة، حيث كان معدل النمو في الهند في حدود 8% منذ سنة 2003.
- ضعف معدل النمو في أكبر اقتصاديات أمريكا اللاتينية (البرازيل)، حيث اقتصر على 0.1% في الربع الثالث من سنة 2014، وهو أقل بكثير مما كان متوقعا. وقد ترتب على تراجع معدل النمو في الاقتصاد العالمي إلى تعزيز صندوق النقد الدولي لتشاؤمه وخفض تقديراته لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي بـ 0.3% خلال سنتي 2015 و2016، بعدما كان يتوقع أن يصل المعدل إلى 3.5% و 3.7% خلال السنتين السابقتين على التوالي.

### 2. ارتفاع قيمة الدولار[1]:

[1] قرود علي، "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة**"، دراسة حالة السعودية والجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 203 .

لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن ارتفاعه يخفض الطلب على النفط ويزيد من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط[1]، يتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا شديدا بداية عام 2014، الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول الأوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين (بسبب الاضطرابات)، من غير أن تحسين حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق[2].

وقد شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفة في العالم في الفترة (2014-2015)، حيث بلغ الرقم القياسي لقيمة الدولار نحو 82% في جويلية 2014 ليواصل ارتفاعه نحو 95% في فيفري سنة 2015.[3]

أما من جانب العرض فنلخص العوامل المؤثرة في تراجع أسعار النفط كما يلي:

### 1. تزايد إنتاج النفط الصخري:

بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الو.م.أ تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو أكبر ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد، نتيجة لذلك استعادت الو.م.أ طاقتها الإنتاجية في

---

[1] حسام الدين محمد، "**المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولة الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، العدد 20، 2008، ص 30.

[2] تم الإطلاع عليه 2019/02/28- 10:30 http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-prince-dro

[3] اتحاد مصارف الكويت، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مجلة المصارف، العدد 135، السلسلة الخامسة عشر، الكويت، فيفري 2015، ص ص 8-7.

الثمانينات، إلى الحد الذي تفكر فيه أمريكا حاليا بجدية في رفع الحظر على عمليات تصدير النفط الأمريكي، ونتيجة لذلك بدأت الو.م.أ في الاستغناء عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط[1]. حيث تعد المستهلك الأكبر للنفط في العالم، كما أنها تشهد طفرة كبيرة في إنتاجها النفطي من النفط الصخري في الآونة الأخيرة لتبلغ معدل 4 مليون برميل/يوميا الأمر الذي أدى إلى انخفاض وارداتها من أوبك إلى النصف تقريبا لأول مرة منذ 30عاما، وأعطى الخبير السعودي فهد بن جمعة مثلا عن انعكاس هذه التطورات على سوق النفط، وقال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستورد من نيجريا أكثر من 400 ألف برميل نفط يوميا، والآن لا تستورد شيئا ولبيع نفطها أصبحت نيجيريا تتوجه كغيرها من دول منظمة الأوبك إلى الأسواق الأسيوية لتتنافس بين بعضها البعض على نفس الأسواق[2].

## 2. تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار :

من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي العمل توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الاتحاد، في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتخفضه عندما يقل الطلب.

وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريبا لفترة طويلة، غير أن أوبك انتهجت سياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار، وذلك لمحاولة إجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك مسؤولياتها لوحدها توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، ولم يقتصر الأمر

[1] حمد الحساوي، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015، ص 7.

[2](2http://www.aljazera.net/knowledgegate/newsoverage/2015/1/1 26:11 2019/02/28

على ذلك وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية للمستوردين، مثل قيام السعودية بتخفيض أسعار النفط لبعض زبائنها في آسيا والولايات المتحدة، وقد تبعتها في ذلك كل من إيران، العراق، الكويت، وقد شبه بعض المراقبين ما يحدث على أنه حرب أسعار داخل الأوبك[1].

### 3. الفائض في الامتدادات:

في أواسط 2014 بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر من نفس السنة بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل وامتنعت السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق وأبقت الأوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، فأدى ذلك إلى انخفاض الأسعار، ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق العرض والطلب على أرض الواقع، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا في المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، بدأت الزيادة في المعروض من النفط مفاجئة مما أدى هبوط حاد في الأسعار[2]. كما أن رفع العقوبات على إيران سمح لها بتصدير النفط للخارج، حيث يمكن لإيران أن تصدر ما بين 200 إلى 300 ألف برميل يوميا وهذا ما يساهم في هبوط وتيرة الأسعار[3].

### 4. أسباب سياسية:

---

[1] حمد الحساوي، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مرجع سابق، ص 8.

[2] خالد بن راشد الخاطر، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015، ص 06.

[3] أشرف كمال، "**الأسباب الحقيقية لتراجع النفط**"، على الموقع التالي:
: 13:10http://arabic.sputniknews.com/business/2016.121/1017160024.htmal 28/02/2019

- هناك من يرى أن دورا أيضا لنظرية المؤامرة، حيث يرى الرئيس فلاديمير بوتين أن التراجع الحادث في سعر النفط مسبباته سياسية بالدرجة الأولى أكثر منها اقتصادية، والذي يرجعه بوتين إلى تعاون أمريكا وحلفائها ضد موسكو لتركيع روسيا أمام ضغوط الغرب حول مشكلة أوكرانيا وقد بدأت روسيا تشهد بالفعل تراجع في قيمة عملتها مع تزايد الضغوط عليها في سوق الصرف الأجنبي بسبب ضغوط تراجع الإيرادات النفطية.
- وهناك من يرى أن تراجع الأسعار بسبب استخدام النفط كسلاح، إن السعودية زادت من إنتاج النفط بشكل كبير ودفعت دول الخليج العربي للالتزام بالزيادة، وأن المستهدف من العملية هي إيران، حيث يعتبر أصحاب هذه النظرية، أن هذه الخطوة قائمة على إستراتيجية تهدف إلى الضغط على إيران[1].

## المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للأزمة النفطية 2014

يترتب عن تقلب أسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض آثار متعددة، ويشكل استمرار تراجع أسعار النفط آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت، مثلما هو الحال في الأزمة النفطية 2014 سنتناول هذه الآثار في هذا المطلب كالآتي:

### 1. الآثار الإيجابية لتراجع أسعار النفط:

ينجم عن تراجع أسعار النفط العديد من الآثار الإيجابية، يمكن توضيح أهمها كما يلي[2]:

#### 1.1. استفادة الدول المستوردة للنفط:

تتمثل أهم الآثار الإيجابية لتراجع أسعار النفط في أنه في صالح الدول المستوردة له، حيث تستفيد هذه الأخيرة من انخفاض الأسعار باستيراد هذه المادة الحيوية بتكلفة أقل، وعندما تتراجع أسعار النفط

---

[1] علي باكير، "**انخفاض أسعار النفط من يستهدف من؟**"، 28/02/2019 11:37 : http://www.noonpost.net/content/4681

[2] عماد غزازي، "**تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 9.

تنخفض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال، وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، أكثر من ذلك فإن التكاليف يحفز المستثمرين على مزيد من الاستثمار، الأمر الذي يرفع معدلات النمو، لذلك من شأن التراجع الحالي لأسعار النفط أن يساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة[1].

وبحسب توماس هيلبلينج وهو خبير في البنك الدولي فإن أي تغيير بنسبة 10% لأسعار النفط يصاحبه تغيير بنسبة 0.2% للاقتصاد العالمي، حيث أن الولايات المتحدة التي تستورد ما يقارب 75مليون برميل يوميا من النفط قد يوفر لها ما يقارب 150 مليار في سنة 2015 في حال بقاء الأسعار على حالها، وهو ما يساعدها على الخروج من حالة الركود.

### 2.1. زيادة الوعي بخطورة الأوضاع الراهنة للمالية العالمية:

من شأن تراجع أسعار النفط تحويل الفوائض المالية للدول إلى عجز مالي ضخم في ميزانيتها، الأمر الذي من شأنه إحداث صدمة لدى الدولة والمواطنين بزيادة الوعي بخطورة الأوضاع المالية للدولة.

### 3.1. تهيئة البيئة لقبول جهود الإصلاح الاقتصادي الجذري:

يعد اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر شبه وحيد الدخل، أن يؤدي إلى زيادة وعي الحكومات بآثار تراجع أسعار النفط على وضع اقتصادها، وهذا من شأنه الدفع بالقيام بإصلاحات هيكلية ومالية والسيطرة على نمو الإنفاق العام، ورفع كفاءته، وتدفع الضغوط المالية الدولة إلى الحد من الدور المهيمن المباشر وغير المباشر الذي تمارسه في النشاط الاقتصادي، وفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة نمو الاقتصاد المحلي من خلال تهيئة بيئة الأعمال مناسبة للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

[1] محمد إبراهيم السقا، "**آثار تراجع أسعار النفط**"،
: 13:17http://www.aleqt.com/2015/01/02article-919645.htmail 28/02/2019

### 4.1. دعم اتجاهات السيطرة على الإنفاق الجاري:

من شأن الضغوط المالية العامة الناجمة عن تراجع أسعار النفط الدفع بالحكومات للسيطرة على النمو في إنفاقها الجاري (نفقات التسيير)، وخصوصا رواتب وأجور موظفي القطاع العمومي، وتكاليف الدعم والحماية الاجتماعية الضخمة، والتي تستهلك جزءا كبيرا من الإنفاق العام في غالبية الدول المصدرة للنفط، وعلى سبيل المثال تشكل قيمة الإنفاق على الرواتب والدعم في دولة الكويت في المتوسط نحو 77% و74% خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي من حجم الإنفاق الكلي، في الوقت الذي لم يزد فيه حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي عن 11.6% و13.8% من حجم الإنفاق الكلي خلال السنتين السابقتين على التوالي، وقد تشكل الصدمة الحالية لأسعار النفط وقفة للسيطرة على النمو الإنفاق الجاري.

### 2. الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط:

ومن بين الآثار التي يمكن أن تصيب الدول السابقة مما يعرف بخطر النفط، وهو ذلك الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة، وغير المتوقعة، والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم التوازن في السياسة الاقتصادية للدول المتأثرة بها.

إن الأثر الاقتصادي على الدول المنتجة والمصدرة للنفط من انهيار الأسعار تركز في البداية حول محورين، شمل الأول ضعف التنوع الاقتصادي في تلك الدول والحجم الكبير للقطاع النفطي في نواتجها المحلية، أما الثاني فهو اعتماد الميزانيات العامة لتلك الدول على عوائد الصادرات النفطية[1].

في مقابل الآثار الإيجابية للدول المستوردة للنفط، فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا سلبية على الدول المصدرة له، سواء كانت أعضاء في "منظمة الأوبك" أو خارجها، وتختلف حدة هذه الآثار بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، وفيما يلي أهم هذه الآثار[1]:

[1] عبد الكريم اليوسف، "**صدمة أسعار النفط .... 2015 عام" صراع الحصص**، التقرير الاقتصادي العالمي، 2015، مجلة الاقتصادية، 12 يناير 2015، ص 9.

### 1.2. تراجع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو:

من شأن تراجع القيمة المضافة في القطاع النفطي الناتجة عن تراجع أسعار النفط أن تؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ناحية أخرى تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، باعتبار هذا الأخير المصدر الوحيد والأساسي لدخلها الوطني.

وعلى سبيل المثال تشير توقعات صندوق النقد الدولي شهر جانفي 2015 انخفاض في الناتج الحقيقي في الكويت إلى 1.7% و1.8% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، مقارنة بتقديرات سابقة شهر أكتوبر 2014 كان يتوقع فيها تحقيق معدل نمو 3% و3.5% خلال السنتين السابقتين.

### 2.2. تراجع وانهيار قيمة عملات البلدان المصدرة للنفط واختلال العلاقة بين العملات الأجنبية:

لا تقتصر الآثار السلبية على تراجع معدل النمو الاقتصادي فقط، بل تتعداها إلى تراجع وانهيار قيمة العملات الوطنية، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، وعلى سبيل المثال في ذلك دول روسيا، فنزويلا، نيجيريا، إيران.

ترتب على تراجع أسعار النفط اختلال العلاقة بين العملات المختلفة في العالم، حيث تواجه الو.م.أ ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم، بصفة خاصة من تلك التي يعتمد هيكل صادراتها على النفط مثل عملات روسيا، فنزويلا ونيجيريا وإيران والنرويج، وبالطبع تتمتع العملات الخليجية حاليا بالاستقرار بالنسبة للدولار، ماعدا الدينار الكويتي، وذلك لاختلاف آليات

[1] عماد غزازي، "**تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**"، مرجع سابق، ص 10.

معدل الصرف في دول الخليج، حيث تتبع الكويت نظام سلة العملات، بينما تربط باقي الدول عملاتها بالدولار بصورة جامدة.

### 3.2. بروز تفاقم العجز المالي:

يتمثل خطر سعر النفط بالنسبة للدول المصدرة والمنتجة للنفط في انهيار المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية لتلك الدول، خصوصا المسماة منها بالدول الريعية، والتي تعتمد في دخولها وناتجها الوطني بدرجة كبيرة على إيرادات النفط والتي تصل في كثير من الأحيان 99% من إجمالي ناتجها الوطني الإجمالي، يكمن هذا الخطر في تأثيره على الأوضاع المالية العامة إذا استمر التدهور لمدة طويلة.

تشكل الإيرادات النفطية نصيبا كبيرا في مجمل الإيرادات العامة للعديد من الدول المصدرة للنفط، وعلى أساس تلك الإيرادات يتم تمويل الإنفاق الجاري والرأسمالي، وفي ظل تراجع أسعار النفط تهوي قيمة الإيرادات، مما يترتب عليه بروز العجز الموازني.

ولتحليل الأثر على الميزانيات العامة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، يجب النظر في نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات غير النفطية لتلك الميزانيات بالإضافة إلى سعر برميل النفط الذي تحقق بموجبه الميزانية التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، وهو ما يعرف بسعر نقطة تعادل لبرميل النفط للميزانية العامة، والذي يتفاوت بشكل كبير بين الدول المنتجة، حيث يصب على سبيل المثال إلى 140 دولار لإيران، 100 دولار روسيا و70 دولار للكويت، ولتحقيق ميزانية متوزانة بين الإيرادات والنفقات في السعودية نهاية 2015 يتوجب أن يحقق سعر برميل النفط 90 دولار للبرميل على أقل تقدير.

### 4.2. تآكل احتياطات النقد الأجنبي:

من شأن تراجع أسعار النفط أن تؤدي إلى تآكل احتياطات النقد الأجنبي المتشكلة من الفوائض البترولية، حيث أن بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطات مالية كافية تؤهلها للتجارب مع تراجع الأسعار لفترة معينة، ومن ثم لا تستعجل هذه الدول في اتخاذ موقف موحد ف بمواجهة ضغوط السوق النفطية، غير أن استمرار تراجع أسعار النفط لخطر التآكل السريع، حيث لم تعد الأسعار المنخفضة للنفط تتوافق مع احتياجات الإنفاق العام في الدول النفطية، وعدوة العجز إلى الميزانيات العامة سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول النفطية لو استمر النفط في التراجع.

### 5.2. تراجع أسعار الأصول:

من آثار تراجع أسعار النفط على القطاع الخاص والعائلي هو تراجع أسعار الأصول سواء المالية أو الحقيقية، والتي تمثل فقدان جوهري للثروات، ونتيجة لذلك من المتوقع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة، وعلى سبيل المثال فقد تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية من 7621.5 نقطة في سبتمبر 2014 إلى 6497.1 في جانفي 2015.

### 6.2. تراجع قدرة الحكومات على تدبير وظائف للمواطنين:

يشكل تناقص الاعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار النفط تهديدا لقدرة حكوماتها في توفير وظائف لازمة لاستيعاب فائض الخرجين في سوق العمل حيث أصبح الإنفاق على الرواتب والأجور وتكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر في العديد من ميزانياتها، لذلك لابد من رفع كفاءة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخرجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة فيها لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مكلفة.

## 3. الآثار على صناعة النفط الصخري:

من بين أهداف سياسات عدم تخفيض العرض التي انتهجتها منظمة "الأوبك" وما تبعه من تراجع أسعار النفط، التأثير في صناعة النفط الصخري، ويتمثل ذلك التأثير في وجود مخاطر مرتبطة بتراجع الإنتاج من النفط الصخري، وتراجع العمالة في هذا القطاع بسبب فشل كثير من الشركات المنتجة للنفط الصخري في خدمة ديونها، حيث يتم تمويل هذه الشركات أو قطاع كبير منها من خلال ما يسمى بالسندات الرديئة نظرا لارتفاع المخاطر المصاحبة للاستثمار في قطاع صناعة النفط الصخري، الأمر الذي يؤشر على احتمالات حدوث مشاكل مالية قد تؤثر بشكل محدود في النظام المالي الأمريكي، ومن ثم فإن الأسعار المنخفضة للنفط ستؤدي بالتأكيد إلى وقف مؤقت للاستثمارات في مجال النفط الصخري في أمريكا، إلا أن انخفاض أسعار النفط سيدفع هذه الشركات نحو بذل مزيد من الجهود لخفض تكلفة إنتاج النفط الصخري أو البحث عن وسائل جديدة للإنتاج.

تتمحور أكثر التساؤلات تداولا حول جانب العرض في مدى قدرة حقول النفط الصخري على الاستمرار في الإنتاج في ظل الضغوط السعرية الحالية، وفي ظل التكلفة المرتفعة لإنتاج هذا النوع من النفط، والتي تتباين بين حقل وآخر (بين 40 و 90 دولارا للبرميل) فإن عددا لا بأس به من إنتاج الحقول غير مجدي اقتصاديا في ظل المستوى الحالي.

**خلاصة الفصل:**

من خلال تناولنا للجوانب النظرية التي تضمنها هذا الفصل والذي خصصناه للإطار النظري للسوق النفطية وأسعار النفط والأزمة النفطية 2014.

استخلصنا منه جملة من النقاط يمكننا إيراد أهمها فيما يلي:

1. تعتبر السوق النفطية مكان وهمي يتم التعامل به مورد أساسي ألا وهو النفط وذلك تطبيقا لقوانين العرض والطلب، إذ تتميز هذه السوق بالتنافسية والمرونة والشفافية وعدم الاستقرار، وذلك نتيجة اختلاف طريقة عملها ومختلف التغيرات والتطورات التي مستها الصناعة النفطية، وتنقسم إلى أسواق فورية للنفط وأخرى مستقبلية.
2. يختلف سعر النفط عن السلع الأخرى نتيجة المكانة الهامة التي يحتلها في الدورة الاقتصادية، ويؤثر فيه عدة عوامل منها الطلب العالمي والعرض العالمي للنفط والذي يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، وله عوامل تؤثر فيه بالارتفاع والانخفاض.
3. دلت كل المؤشرات الاقتصادية سنة 2014 التي شهدتها السوق النفطية آنذاك أن هناك صدمة نفطية آتية لا محالة، لاسيما مع انخفاضات أسعار النفط التي استمرت لأزيد من سنة بداية من النصف الثاني لسنة 2014، وقد ساهمت عدة عوامل في تشكل انهيار النفط آنذاك أبرزها تراجع مستويات النمو الاقتصادي لعدة بلدان صناعية متقدمة، مع ارتفاع قيمة الدولار، وتزايد حجم عرض النفط العالمي بسبب بروز النفط الصخري وتزايد حجم إنتاجه، وتحول الولايات المتحدة لأكبر منتج للنفط.

**المستخلص**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين أسعار النفط وعجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

وتطرقت هذه الدراسة الى توضيح مساهمة الفوائض المالية في تخفيض عجز الميزانية العامة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن صندوق ضبط الموارد والتمويل غير التقليدي ساهما كآليتين تمويليتين في تمويل العجز الموازني والمحافظة على التوازنات المالية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية**: أسعار النفط ,العجز الموازني,آليات التمويل.

**Abstract**:

This study aims at clarifying the relationship between oil prices and the budget deficit in Algeria during the period 2010-2017, and clarifying the contribution of the financial surpluses to reducing the budget deficit.

This study found that the Unrestricted Resources and Financing Fund (TRFF) contributed as funding mechanisms to finance the budget deficit and maintain financial balances in Algeria.

Words key : oil price , budget deficit,financing mechanisms

## مقدمة عامة:

يعد النفط شريان التنمية الاقتصادية، فهو يحظى باهتمام جميع الدول لما له أهمية كبيرة في تمويل اقتصاديات دول العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكةله، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلة بشل اقتصاديات العالمسواء الاقتصاديات الريعية الهشة أو القائمة بذاتها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فان لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلفباختلاف سلوك السعر في السوق النفطية ،حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعارالنفط يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة،و يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العوائد النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة للجزائر ،إذ تعتبر هذه الأخيرة المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا ،فهي من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وبرامجها المختلفةإذ تتعلق بالاعتمادات المخصصة والإيرادات المتوقع الحصول عليهافهي تؤثر في كل من حجم النمو والنشاط الاقتصادي بمختلففروعه وقطاعاته كما تتأثر وتستجيب لأي تغير في أسعار النفط.

ويعد العجز الموازني وتمويل الميزانيةأحد أكبر التحديات التي تواجهوتشغل السلطات المالية في الجزائر، نتيجة الطلب المتزايد للنفقات العامة للدولةمن جهة، ونقص المصادر التمويلية من جهة أخرى،لهذا وجب عليها البحث عن

آليات تمويلية جديدة مناسبةللاقتصاد الجزائري، منأجل تمويل العجز في الميزانية العامة.

وسننطلق في دراستنا بطرحالإشكالية الرئيسية التالية:

- **ماهي آليات تمويل عجز الميزانية العامةفي الجزائر في ظل تقلباتأسعارالنفط خلال الفترة 2010-2017؟**

- **الأسئلةالفرعية:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ✓ ماهي العوامل المؤثرة على عجز الميزانية العامة في الجزائر؟
- ✓ ماهي العلاقة بين ايرادات ونفقات الميزانية العامة وأسعار النفط في الجزائر؟
- ✓ ماهي البدائل المتاحة لتمويل عجز الميزانية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟

- **الفرضيات:**

للإجابة عن الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ تعد أسعار النفط العامل المؤثر الوحيد على عجز الميزانية العامة فيالجزائر.
- ✓ لا ترتبط الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل بأسعار النفط ،وذلك لاعتماد تمويل نفقات الميزانية على الإيرادات النفطية.
- ✓ يعد صندوق ضبط الموارد والتمويل غير التقليدي الآليتين الوحيدتين لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية أسعار النفط في الجزائر، باعتبار أن أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني والوضعية المالية للميزانية العامة والعجز الموازني، وإيجاد مصادر تمويلية بديلة عن النفط في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- ✓ التعريف بالميزانية مع تسليط الضوء على أهميتها وهيكلها.
- ✓ تقريب مفهوم العجز الموازني وشرح أسبابه وأنواعه، والآثار الناجمة عنه.
- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط .

- ✓ تحديد الأطراف المؤثرة في السوق النفطية.
- ✓ تحديد البدائل المتاحة لتمويل عجز الميزانية في الجزائر.

- **أسبابو مبررات اختيار الموضوع:**

- ✓ للأهمية التي يحظى بها كل من قطاع النفط والميزانية العامة للدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني.
- ✓ لاعتبار أن الميزانية العامة للدولة من أهمالأدوات التي تستخدمها في تنفيذ سياستها الاقتصادية،فمداخليها لها علاقة كبيرة بأسعارالنفط.
- ✓ الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالدراسات النقدية والمالية للدولة.
- ✓ طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس مجال الاقتصاد.
- ✓ إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

- **منهج الدراسة:**

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة لإشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي،حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإعداد الإطار النظري للميزانية والعجز الموازني والسوق النفطية وأسعار النفط،وعلى المنهجالتحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول المتعلقة برصيد عجز الميزانية العامة وصندوق ضبط الموارد في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

للإجابة عن التساؤلات الموضوعة وللوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز البحث ضمن الحدود التالية:

- ✓ **الحد الموضوعي**:يتمثل في العلاقة بين أسعار النفط والعجز الموازني واليات تمويل الميزانية العامة .

- ✓ **الحد المكاني:** اخترنا أن تكون دراسة حالتنا لهذا الموضوع في الجزائر.
- ✓ **الحد الزماني: تمتد** فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2010-2017).

- **الدراسات السابقة:**

1. لحسن الدر دوري ،بعنوان **سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة .دراسة مقارنة الجزائر – تونس**أطروحة دكتوراه من جامعة محمد خيضر،بسكرة،حيث تناول الباحث دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ،لكل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012.فدراسته بينت مختلف الآليات التي تعتمد عليها الدولتين لإرجاع التوازن للموازنة العامة من خلال الإصلاحات الاقتصادية في كلتا الدولتينهذه النقطة مكنته من التوصل للدور الذي تلعبه سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر وتونس واهم العوامل المؤثرة عليها.
2. أميرة إدريس، بعنوان**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014**،أطروحة دكتوراه من جامعة أبي بكر بلقا يد – تلمسان ،حيث حاولت الباحثة من خلال الدراسة تسليط الضوء أكثر على ما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الاقتصاد الجزائريخصوصا الفترة الأخيرة وما سببه الانهيار السعري للنفط في نهاية2014،.
3. قويدري وشيح بوجمعةبعنوان**انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة** ماجستير من جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف 2008-2009، حيث حاول الباحث التطرق إلى مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة، من خلال الإشارة إلى الأزمة النفطية خلال الفترة الممتدة 1986-2007. واثبت أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.

4. سهام بن حنيش، بعنوان**فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر،** مذكرةماستر، من جامعة قاصدي مرباح –ورقلة 2000-2011، حيث حاولت الباحثة التطرق للأدبيات النظرية لدور الثروة السيادية وعلاقتها بإدارة الثروات الطبيعيةوتطرقت إلى دور الصندوق في الاستقرار الاقتصادي وفاعليته في ضبط ميزانية الدولةتوصلت دراستها إلى كيفية مساهمة صندوق ضبط الموارد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفعاليتهأمام الصدمات الخارجية الناتجة عن تذبذبات أسعار النفط.

- **صعوبات الدراسة:**

لا يخلو أي عمل بحثي من صعوبات، ومن أهم هذه الصعوبات التي صادفناها أثناءقيامنا بهذه الدراسة نقص المراجع المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، مقارنة بالكتب المشرقية المتوفرة أكثر في المكتبة الجامعيةمما جعلنا نتوجه أكثر لها بالإضافة إلى استعانتنا بالمقالات الغير منشورة والمواقع الالكترونية، كما أن هناك عدة صعوبات من حيث الإحصائيات حول الاقتصاد الجزائري فكثيرا ما نجد العديد من التضارب والتناقض في بعض التقارير التي تصدرها عدة هيئات حكومية.

- **هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول: جاء** تحت عنوان **الإطار النظري للعجز الموازني، حيث** سنتطرق في المبحث الأول حول ماهية الميزانية العامة، الذيتضم كل من تعريف وخصائص الميزانية وأهميتها وهيكلها، كما سنتناول فيالمبحث الثاني عموميات حول عجز الميزانية العامة، الذي يضم كل من مفهوم عجز الميزانية وأنواعه، وعجز الميزانية في الفكر الاقتصادي وأسبابه. وفيالأخير سنتناول في المبحث الثالث آثار عجز الميزانية العامة الذي يضم الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي وغير التضخمي.

- **الفصل الثاني**:جاء تحت عنوان **السوق النفطية وأسعار النفط، حيث** سنتطرق في المبحث الأول حول السوق النفطية الذي يضم مفهومها وأنواعها، والأطراف المتدخلة فيها، كما سنتناول في المبحث الثاني أسعار النفط والذي يضم مفهومه وأنواعه وأسبابه، ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه، وفي الأخير سنتناول في المبحث الثالث الأزمة النفطية 2014 والذي يضم نظرة تاريخية حول الأزمات النفطية، والأزمة النفطية 2014وأسبابها والآثار الاقتصادية لها.
- **الفصل الثالث** :جاء تحت عنوان **آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (2010-2017)**،حيث سنتطرق في المبحث الأول تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال نفس الفترة ،والذي يضم تطور كل من النفقات والإيرادات ورصيد الميزانيةفي الجزائر ، وسنتناول في المبحث الثاني دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة ،والذي يضم مفاهيم أساسية حول الصندوق ووظائفه ،ودوره في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)،وفي الأخير المبحث الثالث تجربة التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر.

# إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلوات الله عليه .

اهدي ثمرة هذا العمل والجهد إلى:

المتواضع الذي علمني معنى العلم:أبي العزيز

غاليتي وأول من نطق بها لساني:أمي رحمة الله عليها

الشمعة المضيئة وبراعمها :أختي الحبيبة نعيمة وعبد الحق ورميساء

سندي في الحياة :أخوي جمال وخالد

زميلة هذا العمل:فاطمة

صديقاتي الغاليات وعائلاتهم :مريم وهبة و أمينة

كل العائلة من قريب أو بعيد

والى كل من نساه قلمي ولم ينساه

قلبي رشيدة

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر** | **-** |
| **الإهداء** | **-** |
| **المستخلص** | **-** |
| **فهرس المحتويات** | **-** |
| **فهرس الجداول** | **-** |
| **فهرس الأشكال** | **-** |
| **مقدمة** | **أ-و** |
| **الفصل الأول:الإطار النظري للعجز الموازني** | **7** |
| تمهيد الفصل | **7** |
| **المبحث الأول:ماهية الميزانية العامة** | **8** |
| المطلب الأول:مفهوم الميزانية العامة وخصائصها | **8** |
| المطلب الثاني:أهمية الميزانية العامة | **10** |
| المطلب الثالث:هيكل الميزانية العامة | **12** |
| **المبحث الثاني:ماهية العجز الموازني** | **20** |
| المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية وأنواعه | **20** |
| المطلب الثاني :عجز الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي | **22** |
| المطلب الثالث:أسباب ظهور عجز الميزانية العامة | **25** |
| **المبحث الثالث:آثار العجز الموازني** | **27** |
| المطلب الأول:الآثار الناجمة عن التمويل التضخمي | **27** |
| المطلب الثاني:الآثار الناجمة عن التمويل غير التضخمي. | **28** |
| خلاصة الفصل | **32** |
| **الفصل الثاني:السوق النفطية وأسعار النفط** | **33** |
| تمهيد الفصل | **33** |
| **المبحث الأول:السوق النفطية** | **34** |
| المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية | **34** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني:أنواع السوق النفطية | **36** |
| المطلب الثالث:الأطراف المتدخلة في السوق النفطية | **38** |
| **المبحث الثاني: أسعار النفط** | **40** |
| المطلب الأول:مفهوم أسعار النفط | **40** |
| المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط. | **41** |
| المطلب الثالث:محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه | **43** |
| **المبحث الثالث:الأزمة النفطية 2014** | **49** |
| المطلب الأول:نظرة تاريخية حول الأزمات النفطية | **49** |
| المطلب الثاني:الأزمة النفطية 2010وأهم أسبابها | **51** |
| المطلب الثالث :الآثار الاقتصادية للازمة النفطية 2014 | **57** |
| خلاصة الفصل | **64** |
| **الفصل الثالث:تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط 2010-2017** | **65** |
| تمهيد الفصل | **65** |
| **المبحث الأول:تطور عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017** | **66** |
| المطلب الأول:تطور النفقات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 | **66** |
| المطلب الثاني:تطور الإيرادات في الميزانية العامة الجزائر خلال الفترة 2010-2017 | **72** |
| المطلب الثالث:تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010 -2017 | **78** |
| **المبحث الثاني:دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2010-2017** | **83** |
| المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول صندوق ضبط الموارد في الجزائر | **84** |
| المطلب الثاني:وظائف صندوق ضبط الموارد | **87** |
| المطلب الثالث:دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 | **88** |
| **المبحث الثالث: التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة** | **94** |
| المطلب الأول:مفهوم التسيير الكمي | **94** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: التسيير الكمي في الجزائر كآلية لتمويل عجز الميزانية العامة. | **95** |
| خلاصة الفصل | **100** |
| الخاتمة | **101** |
| قائمة المراجع | **104** |

**فهرس الجداول :**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | تطور النفقات في الميزانية العامة خلال الفترة 2010– 2017. | **71** |
| **2** | تطور الإيرادات في الميزانية العامة الجزائر خلال الفترة 2010– 2017. | **77** |
| **3** | تطور الرصيد الموازني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017. | **78** |
| **4** | فائض صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2010 . 2017. | **88** |
| **5** | تطور المبالغ المستخدمة من صندوق ضبط الموارد | **90** |
| **6** | وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2010- 2014. | **91** |
| **7** | وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2015-2017. | **93** |

**فهرس الأشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **1** | معايير تقسيم النفقات العامة | **15** |
| **2** | مصادر الإيرادات العامة | **19** |
| **3** | أنواع عجز الميزانية العامة | **22** |
| **4** | خصائص السوق النفطية | **36** |
| **5** | أنواع السوق النفطية | **37** |
| **6** | محددات أسعار البترول | **48** |
| **7** | تطور النفقات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017. | **72** |
| **8** | تطور الإيرادات في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017. | **77** |
| **9** | الرصيد الموازني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017. | **78** |
| **10** | وضعية صندوق ضبط الموارد. | **87** |
| **11** | تطور المبالغ المستخدمة من صندوق ضبط الموارد. | **90** |

**قائمة المراجع :**

➢ **الكتب:**


- أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، ( مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العامة)، طباعة ونشر دار النهضة العربية، لبنان، 1992.
- برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ,مصر , 2015.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006.
- حسين عبد الله، "**السياسات النفطية العربية (تقييم نقدي)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.
- خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- سعيد عبد العزيز عثمان ، مقدمة في الاقتصاد العام ( مالية عامة)، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،بدون طبعة، 2003.
- عادل العلي، المالية العامة والقانوني المالي الضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان, الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان , الأردن ,الطبعة الأولى، 2013.

- عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، اقتصاديات الموازنة العامة، دار الأيام ، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
- ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر،2004.
- فاطمة السويسي، المالية العامة( موازنة ، ضرائب) المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ،لبنان، 2005.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى2008،.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية ( دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- محمد الوادي، إبراهيم خريس، "**الأساس في علم الاقتصاد**"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2008.
- محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ( الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015.

➢ **المذكرات والرسائل:**


- العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**"، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير ، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2008.
- أوزان حسين، "**أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائر بعد صدمة 2014**"، دراسة إحصائية تنبؤية (1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016-2017.
- إدريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**"، دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، (1980-2014) رسالة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.
- بن عوالي خالدية ،استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتجربة النرويج ،مذكرة ماجيستر ،تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران ،الجزائر ، 2016-2017.
- بن حنيش سهام ، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000 .2011 ، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر , 2012-2013.
- بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**"، أطروحة دكتوراه، منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

- بوستة زكية، "**انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000–2016**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
- بدون ذكر، **مجلد الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر , 2001-2002.
- عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ( 1995-2013) مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
- قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009.
- قبلي زهير، "**تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستخدام تقنيات التكامل والمتوازن ونماذج تصحيح الخطأ**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد والقياس، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2009- 2010.
- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة العامة دراسة مقارنة الجزائر + تونس، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ، 2013-2014.

- لخدميي عبد الحميد، "**آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**"، دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم اقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- يوسف بيبي، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010،مذكرة ماجيستر ،التحليل الاقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2012-2013.

➢ **المجلات:**

- العشي وليد ،صديقي أحمد ، تجربة التسيير الكمي في الجزائر ،مجلة الاقتصاديات والأعمال ، العدد السادس.
- الذهب الأسود، "**معهد الدراسات المصرفية**"، السلسلة الخامسة، العدد 6، دولة الكويت، يناير 2013.
- اتحاد مصارف الكويت، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مجلة المصارف، العدد 135، السلسلة الخامسة عشر، الكويت، فيفري 2015.
- بوشول السعيد، محمد الأمين مصباحي، "**انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015.
- حسام الدين محمد، "**المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولة الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، العدد 20، 2008.

- حمد الحساوي، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مجلة المصارف، العدد 135، الكويت، فيفري 2015.
- حسين بن طاهر ،صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية ، العدد الثالث ،جامعة حمة لخضر ،الوادي ،جوان2015.
- حصاري علي ،السياسة النقدية غير التقليدية،المجلة الجزائرية للعولمة المالية،العدد 4 ، 2013.
- خالد بن راشد الخاطر، "**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015.
- سعدي فاطمة الزهراء، "**تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990–2015) وأهم المؤثرات فيها**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان 2016.
- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة رؤى وسياسات معالجته مع الإنارة للعراق ( 2003،2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 67.
- صباح نعوش، "**إلى أين أسعار النفط**"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2000، متوفرة على الموقع: www.moner.gov.ar.
- عماد الدين محمد النزيني، "**العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000–2010)**"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 15، العدد 1، 2013.
- عبد الكريم اليوسف، "**صدمة أسعار النفط .... 2015 عام" صراع الحصص**، التقرير الاقتصادي العالمي، 2015، مجلة الاقتصادية، 12 يناير 2015.

- قرود علي، "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة**"، دراسة حالة السعودية والجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017.
- مصطفى جاب الله، "**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات– حالة الجزائر–**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان 2016.
- مشري محمد الناصر،بقة شريف ،مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامي ،العدد مارس 2018.
- محمد مصطفى محمد الخياط، "**أسعار النفط... الصعود والمؤشرات**"، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008.
- هاجر يحي ،تقييم مدى التزام صناديق الثروة السيادية بمبادئ سنتياغو دراسة حالة صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي (النرويج)وصندوق ضبط الموارد (الجزائر) ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد الأول ،العدد 16 - 2017.

➢ **المؤتمرات والمداخلات:**

- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، "**التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**"، الملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 5 مارس 2009.
- عماد غزازي، "**تراجع وانهيار أسعار النفط: الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية**"، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الرابع حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، يومي 07-08 أكتوبر 2015.

- مريم شبيطي محمود،انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ،مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة حول أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في تطورات أسواق الطاقة ،قسم الاقتصاد و الإدارة ،كلية الشريعة والاقتصاد ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،يوم14ماي2015.

➢ **المواقع الالكترونية:**

- *http://alghad*/m/artciles/*851495(2-2)/.com*.
- www.opec.org.
- "**أنواع النفط الخام**"،http://www.arb-oil-naturalgas.com/oil-price-types

جمانة عدنان، "**ما هي العوامل التي تؤثر على سعر النفط**

- http://www:fx-arabia.com/vb/showthread.php?t=29634.
- http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-prince-dro.
- http://www.aljazera.net/knowledgegate/newsoverage/2015/1/1) .

أشرف كمال، "**الأسباب الحقيقية لتراجع النفط**"، على الموقع التالي:

- http://arabic.sputniknews.com/business/2016.121/1017160024.htmal .

علي باكير، "**انخفاض أسعار النفط من يستهدف من؟**"،

- http://www.noonpost.net/content/4681 .

محمد إبراهيم السقا، "**آثار تراجع أسعار النفط**"،

- http://www.aleqt.com/2015/01/02article-919645.htmail .

https://www.imf.org/~/media/…/ft/…/2015/…/_mreo0515pa.ashx

➢ **القوانين والمراسيم :**

- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جوان 1994 المتعلق بقوانين المالية، ج ر رقم 28 لسنة 1984 المعدل بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988، ج ر رقم 2 لسنة 1988، والمعدل بالقانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، ج ر رقم 1 سنة 1990.
- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ج ر رقم 35 لسنة 1990.